الفصل التاسع

وزارة سعد

obeikandl.com

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد، فكان بديهيًا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة بوصف كونه زعيم الأغلبية، لأن الوزارة طبقًا للأوضاع السليمة الحرة هي وكالة عن العشب، وقد أعلن الشعب في الانتخابات أنه يولي الوفد ثقته، فصار من حقه ولاية الحكم، وهنا عرضت في ميدان البحث والمناظرة مسألة تناهت في دقتها، وهي هل يقبل سعد رئاسة الوزراء؟ أو يدعها لأحد من أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية؟ وقد تردد سعد بين الرأيين ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به، وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رئاسة الوزارة؛ لأنه ولو أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقًا للأغلبية إلا أن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهي وجود الاحتلال الأجنبي في البلاد، وله من غير شك نفوذه على الحكومة القائمة، وليس من مصلحة بلاد يحتلها الأجنبي ولا تزال تجاهد لإجلائه أن يتولى الحكم زعماء الحركة الوطنية المتمسكين بمبادئهم في الجهاد حتى يجلو الاحتلال؛ لأن ولايتهم الوزارة تجعلهم وهم في الحكم يصطدمون بالاحتلال وطلباته ويميلون في الغالب إلى مجاراته في معظم طلباته، فيسلمون له، وهذا من شأنه إضعاف الروح الوطنية، أو يصطدمون به، وبذلك يكشفون عن ضعف البلاد ممثلة في الزعامة الوطنية؛ إذ كيف يكون مسلك الزعامة في الحكم مع بقاء الاحتلال قائمًا في البلاد؟ هل تسكت عنه وتجامله وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها؟ أو تنذره بالجلاء وماذا يكون العمل إذا لم يكترث لهذا الإنذار؟ فالمذهب الذي يقول بابتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التي تولدت عنه –وأنا مع هذا المذهب– يرى في هذا البعد صوتًا لسلامة الحركة الوطنية وتجنيبًا لها من الانزلاق بالبلاد إلى تساهل تلو تساهل بإزاء الاحتلال وأوضاعه.

حقًا إن النظام الدستوري يقتضي أن يتولى رئاسة الوزارة زعيم الغالبية التي اختارها الشعب في انتخابات حرة؛ لأن هذا هو أساس الحكم الديمقراطي أو اختيار رئيس وزارته ووزرائه، وهذا هو الفارق بين الحكم الدستوري والحكم المطلق، كل هذا صحيح لا شبهة فيه، ولكن لزعيم الأغلبية في بلد محتل أن يعهد إلى واحد من أنصاره أو ممن يثق به من غير حزبه كي يتولى رئاسة الحكومة، لأن من الصعب إمكان التوفيق بين زعامة الجهاد في بلد لا تزال تجاهد في سبيل استقلالها الصحيح ورئاسة الحكومة التي تقتضي بداهة مراعاة الظروف الواقعية والتنازل عن بعض المبادئ والمطالب التي يقتضيها الجهاد، فإما أن يسلم ف كثير من المبادئ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية، وإما أن يصطدم بالاحتلال بحيث قد يكشف عن ضعف البلاد أمام القوة الغشوم، ويكون لهذا الاصطدام أثر عكسي في الجهاد، فلا غبار إذن على زعيم الأغلبية في أن يتنازل عن حقه في ولاية الحكم ويدع لغيره مهمة تأليف الوزارة لكي يبقى عدة للبلاد ومرجعًا لها

عند اشتداد الأزمات، وتبقى له حرية العمل وفقًا لما تقتضيه المصلحة العامة، وما دامت الأغلبية لها السيطرة على الموقف في البرلمان فإن الأوضاع الدستورية تبقى سليمة فلا تؤلف وزارة معادية للأغلبية، ولا تبقى في الحكم وزارة تفقد ثقة البرلمان ولا تخضع لرقابته وتوجيهه، وهذه هي الوجهة التي أخذ بها سعد سنة ١٩٢٦ بعد عودة الدستور كما سيجيء بيانهن وقد نصح الأمير عمر طوسون بإتباع هذه الوجهة منذ ظهرت نتيجة الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٤، إذ صرح في حديث له بالأهرام[٢٨]، بأن الحيطة تقضي على سعد باشا بأن يبتعد عن تأليف الوزارة، ولما سئل عن السبب قال: "إن السبب الذي يجعلني أرى هذا الرأي هو تصريح ٢٨ فبراير فإن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وهي غير معترفة به إلى الآن، فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال في ظل هذا التصريح يكون اعترافًا به منهم يؤدي إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه، وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة، فأمر غير ممكن".

بقي سعد مترددًا بين القبول والتنحي طيلة الأيام التي انقضت من بدء المعركة الانتخابية إلى ظهور نتائجها، وبعد ظهورها سأله مراسل روتر عن رأيه فيما يمكن أن يترتب من النتائج على الانتخابات التي أكسبته هذه الأغلبية الساحقة، فقال: إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا إبراهيم أن يسقيل أمام حقيقتين كبيرتين:

الأولى: أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه.

والثانيةِ: أن رئيس الوزارة قد هزم في الانتخاب وفاز عليه مرشح الوفد، فقال له مراسل روتر: إن المسلك الطبيعي في هذه الظروف هو أن يرسل إليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة فهل تقبلون في هذه الحالة رياسة الوزارة؟ فأجاب سعد: سأعمل عندئذ ما أراه واجبي نحو الأمة.

---

(٢٨) عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤.

استقالة وزارة يحيى إبراهيم باشا

وعلى أثر هذا الحديث قدم يحيى باشا إبراهيم إلى الملك استقالته في ١٧ يناير سنة ١٩٤٢، ونوه في كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات – وكان صادقًا في ذلك– إذ قال: "ولما تمهد السبيل لإنقاذ الدستور جرت الحكومة في إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخابات لمجلس النواب، ويسعد الوزارة أن تكون قد انتهت مقرونة بمظاهرة الارتياح والرضاء العام".

وأشار إلى أنه كان معتزمًا البقاء إلى أن تتم عملية انتخاب الشيوخ، ولكنه أثرًا عملاً بمبدأ الحياد بعد أن تبينت رغبة الوفد في تغيير الوزارة أن يرفع استقالته، وهاك كتاب الاستقالة كاملاً:

"مولاي صاحب الجلالة

"أوليتموني جلالتكم ثقتكم الغالية بإسناد رياسة مجلس وزرائكم في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذاكرها حاضرة في الأذهان فصدعت بالأمر قيامًا بواجبي نحو الوطن مستعينًا بالله عز وجل ومعتمدًا على تعضيد جلالتكم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول وقد أتمت الوزارة في عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق إليهما الأمة في عصركم السعيد ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب إصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد، وتلا ذلك تحقيق جملة أماني أعادت إلى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ أيها الحكومات المتمدينة، وتوصلاً إلى تحقيق مبدأ إحلال المصري محل الأجنبي عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وذلك بإصدار قانون التعويضات الذي خفف كثيرًا من وطأة الطريقة التي رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال في مختلف الإدارات، ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة في إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام، وقد كان في عزم الوزارة أن تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التي اتبعت في انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقًا

من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزعًا إلى الرغبة في تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوزارة إلا أني رأيت أنا وزملائي عملاً بمبدأ الحياد الذي لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالتكم هذه الاستقالة.

"وإني لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين".

يحيى إبراهيم

القاهرة في ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

وقبل الملك استقالته في ٢٧ يناير

obeikandl.com

كتاب الملك فؤاد إلى سعد

وعهد الملك إلى سعد تأليف الوزارة وأرسل إليه في هذا الصدد كتابًا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ قال:

"عزيزي سعد زغلول باشا

"ولما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائمًا نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدًا جديدًا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجو لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء ومنا تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأي في تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالي به، ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادةِ إنه سميع مجيب".

صدر بسراي عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

ومما يلاحظ في كتاب الملك أنه لم يجعل من أسباب تكليفه سعدًا بتأليف الوزارة أنه نال ثقة الأمة في الانتخابات، بل لم يشر إليها إطلاقًا واقتصر الكتاب على العبارات التقليدية التي تكتب لمن يختاره ولي الأمر لتأليف الوزارة، ولعل الملك أراد بهذا الإغفال المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستوري لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وبحقها في اختيار حكامها، وقد أكمل سعد هذا النقص في جوابه إلى الملك، إذ جعل أول سبب لولايته الحكم احترام إرادة الأمة وارتكاز الحكومة على الثقة وكلائها.

جواب سعد

أجاب سعد على كتاب الملك بقبوله تأليف الوزارة وبيان برنامجها، وأسماء من اختارهم لمعاونته.

والنقط البارزة في هذا البرنامج إعلانه أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافًا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري، وقد أراد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التي انتحلتها انجلترا لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ونوه بأن الانتخابات دلت على تمسك الأمة بضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال، وميلها إلى العفو عن المحكومة عليهم سياسيًا، واستنكارها لكثير

من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية أي منذ سنة ١٩١٤، وشكواها من سوء تصرفات الحكومات المتعاقبة في نواحي المالية والتعليم والإدارة والصحة والاقتصاد، ووعد بتوجيه الوزارة عنايتها إلى كل هذه الشئون وتحقيق رغبات الأمة فيها وإعداد العدة لقرب انعقاد البرلمان وتثبيت الروح الدستورية في مصالح الحكومة، وتعويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لأحكامه.

والبرنامج حسن وممتاز في مجموعة، وهو من خير البرامج التي أعلنتها الوزارات، وفيه ناحية تدل على الشجاعة، وهي إعلانه عدم الاعتراف بأي حالة أو حق سبق للوفد أن استنكره، قال:

"مولاي صاحب الجلالة.

"إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب علي والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضي باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيبتها في ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التي شاءت جلالتكم تكليفي بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولي لتحمل أعبائها اعترافًا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشوقًا برياسته.

"إن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمي إلى ضرورة تمتع البلاد بقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيًا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران، فكان حقًا على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهدًا مسئولاً منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل، الأهم فالمهم منها، وتحصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافي ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب ما يلزم لانعقاده في القريب العادل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن.

"ولقد ثبت الأمة زمانًا طويلاً وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا للجيش للقائد، وترى فيها خصمًا قديرًا يدبر الكيد لها لا وكيلاً أمينًا يسعى لخيرها، وتولد عن هذا الشعور

سوء تفاهم أثر تأثيرًا سيئًا في إدارة البلاد وعاق كثيرًا ما تقدمها، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة، وعلى إقناع الكافة بأنها ليست إلا قسمًا من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام، ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جمع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية في جمعي المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأي كان بالاستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه.

"هذا هو بروجرام وزراتي وضعته طبقًا لما أراه وتريده الأمة، شاعرًا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصًا مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانًا طويلاً، ولكني اعتمدت في نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالي البلاد ونزلائها.

"فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامي بتشكيل الوزارة على الوجه الآتي مع تقليدي وزارة الداخلية: محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومة، محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية، أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف، حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية، محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة، مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية، مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات، واصف بطرس غالي أفندي لوزارة الخارجية محمد نجيب الغرابلي أفندي لوزارة الحقانية.

"وأدعو الله أن يطيل في أيامكم ويمد في ظلالكم حتى تنال البلاد في عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء، وإني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم.

سعد زغلول

تحريرًا في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤١ (٢٨ يناير ١٩٢٤).

وصدر المرسوم الملكي يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤، وتألفت الوزارة على النحو الوارد في كتاب سعد.

سياسة وزارة سعد

استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة والابتهاج، وأسمتها الوزارة الشعبية، وقد حفل تاريخها بأعمال هامة نعرض لها فيما يلي:

الإفراج عن المسجونين السياسيين

كان أول عمل هام قام به سعد في الوزارة هو سعيه في الإفراج عن بقية المسجونين السياسي الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بإدانتهم في عهد الثورة، وفي مقدمتهم عبد الرحمن فهمي وزملاءه المحكوم عليهم في قضية المؤامرة الكبرى أو قضية جماعة الانتقام[٢٩].

وكان قانون التضمينات كما أسلفنا ينص على جعل العفو من اختصاص اللجنة المشار إليها في (ص١٦٠) ولكن سعدًا طلب كتابة من الحكومة البريطانية الإفراج عن هؤلاء المسجونين مباشرة دون إحالة أمرهم إلى اللجنة، فجاء الرد من الحكومة البريطانية بقبول هذا الطلب، وفي يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ توجه المستر كار المندوب السامي البريطاني بالنيابة إلى فندق مينا هاوس حيث كان يقيم سعد مؤقتًا، وسلمه جواب وزارة الخارجية ردًا على طلبه، والجواب صادر من المستر ماكدونلد رئيس الوزارة البريطانية بصفته وزير خارجيتها، وخلاصته أن الحكومة البريطانية قررت موافقته على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل إلى أقصى درجة مستطاعة وأنها تنزل عن كل حقوقها في الأحكام الصادرة عليهم ولا ترى لزومًا للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتي مصر ولندن في ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (إشارة إلى قانون التضمينات) في إصدار هذا العفو، أي أنها تنازلت عن الحق الذي احتفظت به في هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين إلا بقرار من اللجنة المخصوصة.

وفي اليوم نفسه أصدر سعد أمره بالإفراج عن عبد الرحمن فهمي بك وزملائه المحكوم عليهم في قضية المؤامرة الكبرى، فأطلق سراحهم وهم: عبد الرحمن فهمي بك، الأستاذ محمد حسن البشبيشي، الشيخ محمد يوسف، الأستاذ حسني الشنتناوي، الأستاذ عبد الحليم عابدين، الشيخ محمد عبد الرحمن الجديلي (وكانوا بسجن المنشية) والشيخ علي هنداوي، الأستاذ إبراهيم عبد الهادي، الأستاذ توفيق صليب، محمد سامي زاده، عبد العزيز أفندي حسن هندي (وكانوا بسجن طنطا)، الأستاذ محمد لطفي المسلمي، محمد أفندي إبراهيم سليمان (وكانا بسجن طنطا)، الأستاذ محمد لطفي المسلمي، محمد أفندي إبراهيم سليمان (وكانا بسجن الزقازيق)، محمود أفندي عبد السلام، ياقوت أفندي عبد النبي، عازر غبريال أفندي، الأستاذ أحمد المليجي (وكانوا بسجن قنا)، وعددهم جميعًا سبعة عشر.

وفي ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجينًا سياسيًا آخرين.

---

(٢٩) انظر كتابنا "ثورة ١٩١٩" ج٢ ص ٦٧ (الطبعة الأولى).

وفي ١٤ منه أطلق سراح تسعة غيرهم، وأخذت الوزارة تطلق سراح للباقين، فبلغت عدتهم ١٤٧ سجينًا.

مقبرة توت عنخ آمون

وقفت وزارة سعد موقفًا محمودًا في مسألة مقبرة توت عنخ آمون، وخلاصتها أن الحكومة كانت قد منحت اللورد كارنافون منذ عدة سنوات امتياز الكشف عن آثار وادي الملوك، وقد وفق إلى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمنون الشهيرة، وفيها من الكنوز، ما للا نظير له، وكان يعاون في أعمال الكشف مساعدة المستر كارتر، ثم توفي اللورد كارنارفون بعد الكشف، واستمر المستر كارتر في عمله نيابة عن الليدي كارنارفون، فقام خلاف بينه وبين الوزارة على فتح الناووس إذ كانت وزارة الأشغال جادة في المحافظة على محتوياته لكي لا تمتد إليها الأيدي بالعبث والسرقة، وكان المستر كارتر يعارض في الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا السبيل، فقام الخلاف بينهما، ونقلت أسلاك البرق أنباءه إلى الصحف البريطانية، وأخذت هي وبعض الصحف الأجنبية المحلية تتهم الحكومة بكراهية الأجانب، ولكن الحكومة لم تحفل بهذه التهم واستعملت حقها في المحافظة على هذا التراث العظيم، وقررت بإزاء مسلك المستر كارتر إلغاء الترخيص الذي منحته الليدي كارنافون على أثر وفاة قرينها، ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها، وأقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين، فكان موقفها مدعاة لثناء الرأي العام وتقديره، ولو هي تساهلت في هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز إلى الخارج ولضاعت على البلاد لا محالة.

مسألة اللاجئين الطرابلسيين

اجتاز عشرة من المجاهدين الطرابلسيين حدود طرابلس لاجئين إلى مصر، وكانت الحكومة الإيطالية تتعقبهم لتنكل بهم، فطلبت من الحكومة المصرية تسليمهم، ولما كان الدستور ينص على أن تسليم اللاجئين السياسيين محظور (المادة ١٥١) فقد امتنعت عن تسليمهم، فقام خلاف شديد بين الحكومتين المصرية والإيطالية، في هذا الشأن، انتهى بإصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم هؤلاء اللاجئين، ولكنها قررت تكليفهم بمغادرة البلاد فضًا للإشكال القائم بينها وبين إيطاليا في شأنهم، واضطروا فعلاً إلى مغادرة البلاد، فكان موقفها حيالهم موقفًا غير محمود، وغير كريم، وكان واجبًا عليها أن تحميهم ولا تكلفهم مغادرة الديار المصري، مثلما كانت حكومات الاحتلال تفعل مع خصوم الحكومة العثمانية الذين كانوا يتخذون مصر مقرًا لدعايتهم ضدها، فإنها كانت تأويهم وتحميهم ولا تكلفهم الرحيل عن البلاد.

حقوق الوزارة السياسية

كان سعد في سياسة العامة يحرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية، فلم يكن يقبل تدخلا من المندوب السامي البريطاني ولا من السراي، وفي الحق أنه من هذه الناحية قد وطد دعائم الحكم الدستوري، وله في ذلك فضل عظيم، وهو في ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من عبده، فإنهم كانوا يذعنون تارة لتدخل المندوب السامي، وطورًا للسراي، وليس هذا من الحكم الدستوري في شيء، لأن أساس الدستور أن "الأمة مصدر السلطات".

وقد جاء الاستقلال وزارة سعد بشئون الحكم طبقًا لأحكام الدستور على خلاف ما كانت تبغيه السراي وما كنت تسير عليه فعلاً في عهود الوزارات السابقة، ومن هنا وقع الجفاء بين سعد والسراي، مما كان له أثره في تطور الحوادث والتعجيل بإسقاط وزارته.

ثم إن وزارة سعد قد وضعت الموظفين الأجانب وبخاصة الإنجليز عند حدهم، وتضاءلت سلطتهم في عهدها، وبهذا يمتاز عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة.

ومن المحقق أن تضاؤل نفوذهم في عهدها قد جعلهم يدبرون المكايد لإسقاطها، يؤيد ذلك أن نفوذهم قد استفحل في عهد وزارة زيور التي خلفت سعدًا في الحكم.

وقد رفض سعد تجديد عقد السير موريس شلدون أيموس المستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية، إذ انتهت مدته في نوفمبر سنة ١٩٢٤، وطلبت دار المندوب السامي من الوزارة تجديد عقده، ولكن سعدًا رفض هذا التجديد، وكان موقفه في ذلك مشرفًا، وقد أسرها المندوب السامي في نفسه، حتى وقعت حادثة السردار، فكان من مطالبه في الإنذار البريطاني إبقاء منصب المستشار القضائي ومنصب المستشار المالي واحترام سلطتهما وامتيازاتهما، كما سيجيء بيانه.

ومن القرارات المجيدة الوزارة سعد أنها رفضت اشتراك الحكومة في الاحتفال بالعيد الخمسيني للمحاكم المختلطة، فقد تألفت في سنة ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برئاسة المسيو آرنست أيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة، ومن أعضائها المسيو (البارون) فان دن بوش النائب العام بها، وعبد العزيز كحيل باشا أحد مستشاريها، وقابل أعضاء اللجنة سعدًا في يونيه سنة ١٩٢٤ ليدعو الحكومة إلى الاشتراك في هذا الاحتفال، فأجابهم سعد بأنه مع اعترافه بالخدمات التي أدتها المحاكم المختلطة للبلاد من نحو نصف قرن فإنه لا يرى أن مصر التي ترغب في تثبيت استقلالها تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسيني لمحاكم فرضت إقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة

القضائية للأمة، ولا يسع الحكومة أن تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطني التي تستوحي من استمرار هذه الحالة الشاذة.

وقد أقيم الاحتفال في عهد وزارة زيور في فبراير سنة ١٩٢٦، واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية، وضربت صفحًا عن قرار وزارة سعد.

انتخابات الشيوخ

جرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤، وعدد دوائرها ٧١ دائرة ولم تتدخل الوزارة في الانتخاب وتركته، حرًا، وفاز المرشحون الوفديون في معظم الدوائر.

الشيوخ المعينون

الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم

وإذا كان الدستور ينص على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون، فلم يبق على اكتمال البرلمان والاستعداد لافتتاحه إلا أن يصدر المرسوم الملكي بالشيوخ المعينين، وعددهم ٤٨ عضوًا.

وقد قام خلاف بين الملك فؤاد وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ، أهو الملك أن الوزارة، وهو أول خلاف قام بين الملك وسعد في وزارته، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو ارتكانًا على ظاهرة المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أنه "يولف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب".

أما سعد فقد استمسك بالرأي الدستوري السليم، وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة الوزراء، كما تقتضي المادة ٤٨ من الدستور وهذا نصها:

"الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه" والوزارة هي المسئولة عن أعمال الدولة طبقًا لحكم المادة ٥٧ من الدستور التي تقضي بأن "مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة" والمادة ٦٢٠ منه التي تنص على أن "توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون". والمادة ٦٢ منه ونصها أن "أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء من المسئولية بحال"، فالوزارة هي المسئولة عن أعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ، فهي التي تملك سلطة العمل فعلاً وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم، وهذا المعنى المستفاد من نصوص الدستور سالفة الذكر، ومن مناقشات أعضاء لجنة الثلاثين،

فقد جاء تقرير لجنة المبادئ العامة: "إن هذا المبدأ الأساسي مرتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء، إذ ما دامت الوزارة في قيامها بالسلطة التنفيذية هي المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها لها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود في مداولاتها".

وأقوى من ذلك ما جاء في المذكرة التي صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن "كل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيًا عن جميع أعمال الملك".

وإذا لم يقتنع الملك فؤاد بحة سعد فقد ارتضى التحكيم في هذه المسألة، واتفق مع سعد على تحكيم البارون فغن دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ، وكان عالمًا بلجيكيًا، فاستدعى إلى القصر الملكي، وعرض عليه الخلاف، وطلب إليه أن يبدي رأيه فيه بوصفه حكمًا فأصدر حكمه بما يأتي:

"ليس لي الحق بأن أقيم نفسي قاضيًا على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصير مصر، إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسًا لهذا النظام الذي يقضي بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بوساطة وزرائه، وهو مبدأ لا يحتمل أي استثناء من الوجهة القانونية، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه؛ لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناءً على ما يعرضه مجلس الوزراء".

وقد روى البارون فإن دن بوش قصة هذا التحكيم في كتابه (عشرون عامًا في مصر)، قال:

"كنت جالسًا أمام مكتبي بالنيابة العمومية في ظهر يوم سبت من أيام شهر فبراير سنة ١٩٢٤، فدق جرس التليفون فجأة وكان المتكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، دعاني للذهاب إلى مكتبة في اليوم التالي الساعة الرابعة مساء، فأجبته أنني سأسافر إلى القاهرة صباح الخميس التالي، ورجوته تأجيل الموعد إلى ذلك اليوم نظرًا إلى كثرة أعمالي القضائية، لكن رئيس الوزراء أجاب: "هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام"، وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه.

"لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد، سألني عما إذا كانت سأحضر في الموعد الذي حدده رئيس الوزراء، فأجبت، نعم: وعقب على إجابتين قائلاً: هذا أمر ضروري".

وفي صباح اليوم التالي قمت من الإسكندرية إلى القاهرة، بأول قطار، وعند وصولي إلى محطة بنها صعد في العربة مواطني الأستاذ جورج مرزباخ المحامي ودخل الديوان الذي كنت جالسًا فيه كأنه البرق الخاطف، وأخذ يحادثني، قال لي:"إنه جاء بالسيارة خصيصًا ليبلغني ما سمعه من أحد الوزراء، وهو أنني دعيت إلى القاهرة للفصل في خلاف دستوري خطير بين الملك وسعد زغلول باشا، وأن مصير الحكومة وهدوء الحالة في مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف".

"تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكنني كنت مقدرًا لخطورة الحالة لمعرفتي نفسية الطرفين اللذين ينشأ بينهما الخلاف.

"وصلت إلى رياسة مجلس الوزراء في تمام الساعة الرابعة، وكانت الحديقة غاصة بالوفود، والأعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة "فليحيى سعد".

"أما قاعة الانتظار فكانت ملأى بالزائرين، وعلى الرغم من كثرتهم دعاني السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولي، دخلت على الرئيس، فرأيته جالسًا أمام مكتبه، ولكنه ما كاد يقع نظره علي حتى نهض وقدم لي يده مصافحًا ثم قال: "أهلاً وسهلاً إننا في حاجة إليك، ثم سرد لي الموضوع بلا مقدمة، وقال لي إن خلافًا جوهريًا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصري، ومطلوب مني أن أبدى رأيي فيها إذ أنها مأخوذة من الدستور البلجيكي، وهي المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن الملك يعين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله بدون أن يشرك فيه وزرائه؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التي تقضي بأن الملكي تولى سلطته بواسطة وزرائه، ثم ختم رئيس الوزراء حديثه بحركة قوية وقال: "هذا هو الموضوع، ويجب أن يفصل فيه في ظرف أربع وعشرين ساعة".

"بدأت اعتذر بضعف ذاكرتي محاولاً التخلص من الموضوع، ثم رجوت دولته أن يترك لي وقتًا لمراجعة النصوص وللتروي، وأثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة، فكم أعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التي يمتاز بها هذا الشيخ السبعيني من العمر، على الرغم من آلام المرض والنفي، بل كم دهشت لإرادته التي لا تقاوم.

"كانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى، وتطلب سعدًا، فخرج مرة ثم مرة أخرى، وشكر المتظاهرين، وأخيرًا تهيجت أعصابه فانحنى إلى النافذة وصاح بصوت الآمر: "دعوني اشتغل لمصلحتكم"، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه معي قائلاً:

"إذن إلى الغد الساعة العاشرة في سراي عابدين".

"آذنت الشمس بالغروب ووجدت صعوبة في أن أفسح لنفسي طريقًا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجي من رياسة مجلس الوزراء، وكانت الأعلام تهتز يمينًا وشمالاً، والأنظار متجهة نحو النافذة المطل منها الشيخ الطويل القامة وقد مد يده إلى الإمام كأنه يطرح بركته على الجموع.

"وعندما دخلت صباح اليوم التالي إلى مكتب الملك، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق، وكل حركاته تدل على التأثر، أما زغلول باشا فكان جالسًا أمامه، متملكًا لحواسه، يتحدث بهدوء وسكينة.

"استمر الحديث بحضوري، فأدركت في الحال خطورة الأمر: مليك ربي حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردي يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكًا شديدًا بالامتيازات التي يضمنها له الدستور، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة في الحديث أن تنافر يوشك أن ينقلب إلى كارثة إذا لم يعالج بغير إبطاء، وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التي كان يتزايد نشاطها يقول: "إذا استشير الشعب..".

"نظرت من الشباك الزجاجي العريض إلى الفضاء الواسع بميدان عابدين إلى الرمل الأصفر الذهبي تحت أشعة الشمس، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء إلى أعمالهم، والأولاد يمرحون، ثم قلت في نفسي: كلمة واحدة من هذا الرجل السياسي الذي يملك اليوم مصر كلها روحًا وجسدًا – كلمة واحدة منه تكفي لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب!

"وفي تلك اللحظة تنبهت إلى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول: "أتقبل يا مولاي أن يفصل جناب النائب العام في الموضوع، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة".

"فكر الملك هنيهة ثم قال في لهجة تشف عن الإذعان: "لا بأس".

"التمست أن يصرح لي بالاعتكاف قليلاً، فقادني أحد الأمناء إلى قاعة مطلة على الحدائق الملكية... منظر جميل... هناك على بعد أرى قمة جبال المقطم مكسوة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد ومآذنها الرشيقة، وأمام ناظري وإلى جواري حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور بأشجار النخيل واكتست أرضها بالخضرة... أمام هذا الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص.

"ثم عدت إلى مكتب جلالة الملك، فوجدت المتناظرين في نفس موقفهما الذي تركتهما فيه، فأبديت التصريح الآتي وقلبي يخفق من شدة التأثر: ليس لي الحق بأن أقيم نفسي قاضيًا

على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصير مصر، إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسًا لهذا النظام الذي يقضي بأن الملك لا يتولى سلطته إلى بواسطة وزرائه، وهو مبدأ لا يحتمل أي استثناء من الوجهة القانونية، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك، فإذا أستثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام الدستوري في روحه وأساسه، لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناءً على ما يعرضه مجلس الوزراء"، ثم أضفت إلى ذلك ما يأتي: "وحيث أنني نلت اليوم الحظوة بأن أكون حكمًا في هذا الموضوع بصفتي بلجيكيًا، ولتشابه الدستوريين، فلتسمح لي جلالتكم بأن أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا في ظل هذا النظام الدستوري، فالأول وضع أسسًا متينة لاستقلالنا في ظروف حجرة، والثاني صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقريته على الرغم من القيود التي وضعت في سبيله، أما الثالث فجلالتكم تعلم أن النظام الدستوري لم يمنعه من أن يكون جنديًا عظيمًا! ووطنيًا عظيمًا".

"وفي الحال قدم لي الملك يده وصافحني قائلاً: "إنني موافق على رأي يبدى بهذا الشكل" فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله: "وأنا أيضًا".

"انتهت المقابلة، وعندما رافقت رئيس الوزراء في السيارة أخذ يدي بين يديه بعطف شديد ثم شكرني قائلاً: "لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة وشديدة جدًا"(٣٠).

وليس يخفى أن التحكيم عقد يلتزم به الطرفان على الحكم المحكم، وقد رضي الملك فؤاد حكم البارون فان دن بوش، وكان حكمه قاطعًا وصريحًا في أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة، وصدر المرسوم الملكي بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسمائهم.

على أن هذه المسألة التي كان يجب أن يكون مفروغًا منها بهذا التحكيم، قد أثيرت بعد ذلك غير مرة، وكانت سببًا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر، كأن لم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم.

---

(٣٠) عشرون سنة في مصر للبارون فان دن بوش ص ٧٥ طبع سنة ١٩٣٢ Vingt annees dEgypte P. Baron van den Bosch.

افتتاح البرلمان

(١٥ مارس سنة ١٩٢٤)

افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٢٤، وكان يومًا مشهودًا في تاريخ مصر الحديث، فلأول مرة منذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبون انتخابًا حرًا في برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة.

وقد أعاد هذا الافتتاح إلى الأذهان حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذي اجتمع سنة ١٨٨١ في عهد الثورة العرابية، وان أول مجلس نيابي كامل السلطة شهدته مصر الحديثة، ثم عصفت به يد الاحتلال فِألغي سنة ١٨٨٣، وظلت البلاد بلا دستور أربعين سنة متوالية، إلى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣، وافتتح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

فاجتمع أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في دار البرلمان بهيئة مؤتمر، وقد تكامل جمعهم منذ الساعة التاسعة صباحًا.

يمين الملك

ودخل الملك فؤاد قاعة البرلمان في الساعة العاشرة يحف به الأمراء والوزراء وكبار موظفي السراي، فوقف النواب والشيوخ، فحياهم وردوا التحية بالهتاف له، وكان يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنًا وهو المصري السعدي باشا[٣١]، ولما وصل الملك إلى الأريكة أقسم اليمين الدستورية بالصيغة الآتية[٣٢]: "أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه"، فهتف الأعضاء للملك وصفقوا طويلاً، ثم جلس وجلس الأعضاء.

---

(٣١) تنص المادة ١٢١ من الدستور على أنه: "كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ"، وكان أحمد زيور باشا قد عين رئيسا لمجلس الشيوخ ولكنه لم يكن وصل بعد من إيطاليا فرأس المؤتمر أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنًا.

(٣٢) هي الصيغة الواردة في المادة ٥٠ من الدستور.

خطاب العرش

وبعد تأدية هذا اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء إلى الملك خطاب العرش، وهو الخطاب الذي تضعه الوزارة في مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة، وتلقيه باسم الملك، فأخذه الملك وناوله سعدًا فألقاه، وهو أول خطاب عرش ألقي طبقًا لدستور سنة ١٩٢٣ قال:

"حضرات الشيوخ، حضرات النواب

"أهديكم أطيب سلام، وأحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم، وأهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى، التي حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصري تأسس على المبادئ العصرية، وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أماني وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة.

"اليوم تدخل في دور التنفيذ النظامات النيابية التي قررها الدستور ولا ريب في أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة.

"لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح، ولا شك أنك ستعالجونها بروح من الحزن والحكمة والروية، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذي لا انفصام له بين العرش والأمة، والذي توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذي أقسمناه، وستؤدونه أنتم عما قليل.

"لهذا يحق لي أن أصرح علنًا باسمي وباسمكم أن حكومتي مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجال في الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير، ومن أهم وظائفكم أيضًا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها في إدارة البلاد على الطريقة التي رسمها الدستور وهي الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة، وعلى مبدأ المسئولية الوزارة، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات، فعليها تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية، وعليه أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التي أشار الدستور إليها، وأن يعيد النظر في القوانين المعمول بها خصوصًا ما لمي عرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها، وأن ينظر في قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار.

"وستعرض عاجلاً على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة، ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة، وأن المال الاحتياطي زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر

في سمعة البلاد المالية، غير أن هذا لا يعفي من التزام الحزم في السياسة المالية، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء إنفاقها تحسين في الإدارة، ورعاية الاقتصاد في الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفي المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها.

"ويجب إصلاح الإدارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة، وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العلم وسرعته وانتظامه ويبعث في نفوس الموظفين روح الجد والنشاط، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة في التعيينات والترقيات.

"أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها، غير أنه ينبغي النظر في مراجعتها، وتكميل نظامها، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعها توزيعًا أعدل بل أيضًا لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة من الضرائب في الوقت الحاضر.

"وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التي أهملت من سنوات.

"ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان، وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها.

"ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافي وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبيًا واجتماعيًا وحماية الأمومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال، ونشر التعليم بنوعيه الأولي والراقي.

"وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال.

"أيها الشيوخ والنواب.

"إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة منها ما أشرت إليه ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها ولكني عظيم الثقة في أن هذه المهمة تتم تدريجيًا بفضل الروح القومية التي بعثت في شعبي الكريم قوة جديدة وملأته حمية للعمل وغيره على خير الوطن.

"ويملأ قلبي سرورًا أن أفتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء في أعمالكم داعيًا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد".

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العشر هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك، فردد الأعضاء هتافه، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا قائلين:

(ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان)، ثم غادر الملك القاعة، وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان.

اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برئاسة أكبر النواب سنًا وهو محمد سعيد بك نائب الكوم الطويل، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية، وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيسًا للمجلس، وأحمد محمد خشبة بك (باشا) وحمد الباسل باشا وكيلين، وكان ثلاثتهم من الوفديين، وفي جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانه.

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضًا برئاسة المصري السعدي باشا، وفي جلسة أخرى انتخب أحمد زكي أبو السعود باشا وعلوي الجزار بك وكيلين.

ثم انتخب هيئة مكتب المجلس ولجانه، وأخذ كلا المجلسين يواليان عقد جلساتهما.

الحياة الدستورية – المؤيدون والمعارضون

شهدت الحياة الدستورية في مطلعها، وكان لي من مساهمتي فيها ما يعطيني فكرة واضحة صحيحة عنها، ومن حقي وقد لازمتها في البرلمان الأول أن أتحدث عنها، وأذكر مالها وما عليها.

كنت في هذا البرلمان معارضًا، وقد تألفت المعارضة في بداية الحياة البرلمانية من نواب الحزب الوطني، وكنا لا نزيد عن أربعة وهم، عبد اللطيف الصوفاني بك، وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفاني، حملنا لواء المعارضة في مجلس النواب، وتبادلنا بيان وجهة نظرها في مختلف المناسبات وكانت غايتنا من المعارضة أن نجعل من النيابة أداة جهاد وكفاح في الذود عن حقوق البلاد، مجال توجيه للحكومة إلى الأخذ بوسائل الإصلاح في شتى نواحيه، وبعبارة أخرى اعتبرنا الحياة البرلمانية استمرار لحياة الجهاد الذي كنا نساهم فيه من قبل ولذلك حرصنا على أن نسير على مبادئ الحزب الوطني داخل البرلمان، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادي النيل، وننشد أن يشاركنا الجميع في ذلك، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة في الإصلاح، ولم نكن ننظر إلى وزارة سعد كخصم نحاربه، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب، تلك الوكالة التي نالتها في ميدان الانتخاب، فكان موقفنا منها

موقفًا التوجيه الخالص لخير البلاد، كنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا، وننقدها في رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه، ولم يكن يدور بخلدنا أن نخلق لها العقبات أو نشارك في المساعي لإسقاطها حين استهدفت للأزمات التي انتهت باستقالتها.

ومن الإنصاف أن أقول إن مجلس النواب، وكانت غالبيته الهائلة وفدية، كان يقدر المعارضة، ويحسن الإصغاء إلى ما تبدي من الآراء، وليس لي ما أشكو منه من معاملة الغالبية لي في هذا العهد، بل بالعكس كنت ألمح منهم علائم التقدير والرغبة في الإنصات والاستماع إلى آراء المعارضة.

وأذكر أن أول موقف لي في هذا الصدد كان لمناسبة المناقشة في خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤)، وكانت جلسة هامة، حضرها سعد وبقية الوزراء وكان دوري في الكلام يأتي بعد اللطيف الصوفاني بك، وقد قوطع في بعض العبارات، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الإفضاء به، وفي أثناء خطابه همس في أذني هارون سليم أبو سحلي (باشا) نائب فرشوط، وكان يجلس خلفي، ناصحًا لي أن أتنازل عن كلمتي لأنه يرى جو المجلس غير موائم للمعارضة، فلم ألق بالي إلى نصيحته، وتكلمت معاوضًا في دوري، فألفيت من المجلس إصغاء تامًا وحسن استقبال، على خلاف ما كان يظن هارون بك، ورأيت مثل ذلك في كل مرة، وكنا من ناحيتنا نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية في النقاش، وبذلك وضعنا في مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن أنها صارت أسسًا صالحة للمعارضة النزيهة التي أجمع الكل على أنها ضرورية للحياة الدستورية.

وقد انضم إلينا في المعارضة النواب الدستوريين وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا، فكانت عدتنا عشرين نائبًا وهم: عبد اللطيف الصوفاني، عبد الحميد سعيد، عبد الرحمن الرافعي، عبد الحليم العلايلي، عبد العزيز الصوفاني، محمد شوقي الخطيب، السيد عبد العزيز خضر، محمود عبد الرازق، الدكتور محمود عبد الرازق، عبد الجليل أو سمرة، علي علي بسيوني، سلطان السعيد، هارون سليم أبو سحلي، علي الطحاوي المغازي، احمد المليجي، محمد الشريعي، خليل أبو رحاب، عبد الله أبو حسين، محمود وهبة القاضي، محمد توفيق إسماعيل.

وكنا نجتمع في منزل عبد الله بك أبو حسين بالحلمية الجديدة لنتبادل الرأي فيما يكون موقفنا في الجلسات الهامة.

تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية

كانت الأغلبية العظمى من النواب وفديين كما أسلفنا، وكانت نسبتهم في مجلس الشيوخ تقل عن نسبتهم في مجلس النواب، ولكن كانت الأغلبية الكبرى لهم فيه، وقد فكر الوفد في تأليف هيئة وفدية من ممثليه في البرلمان لكي يتبادلوا الرأي في اجتماعات خاصة بهم في المسائل التي ستعرض على المجلسين.

وتأليف مثل هذه الهيئة ليس بدعًا في النظم البرلمانية، بل هي وسيلة لتنظيمها، فلكل حزب الحق في أن يجتمع أعضاؤه ويتدارسوا المسائل التي ستعرض على المجلس لكي ينظموا صفوفهم ولا يتعارض بعضهم مع بضع فيما يعرض من الشئون إلا فيما لا معدي من اختلاف الرأي فيه، وإذا كانت هذه الوسيلة ترمي إلى هذا الغرض ولا تقضي على حرية الرأي فلا غبار عليها، بل هي لازمة لتنظيم الحياة البرلمانية ومنع الفوضى بين جوانبها، والأحزاب السياسية كلها تتبع هذا الأسلوب في التنظيم.

وقد تألفت هذه الهيئة في حفلة أقيمت يوم ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٤ بمنزل حمد باشا الباسل، وكان المدعوون فيها من النواب الوفديين، وأقيمت حفلة أخرى للشيوخ الوفديين في ردهة البرلمان يوم ٢٤ مايو واقلقوا فيها على تأليف هذه الهيئة.

أهم قرارات البرلمان

يطيب لي إنصافًا للحياة الدستورية أن أذكر فيما يلي أهم الأعمال التي صدرت عن البرلمان الأول سواء من مجلسيه أو أحدهما وكان لها أثرها الطيب في ترقية شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١- قرر أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه في مصروفاتها، العادية، بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيه ١٩٢٤)، وقد نفذ هذا القرار ابتداء من سنة ١٩٢٥ وهو من أهم القرارات التي صدرت عن البرلمان وكان تحقيقًا لإرادة البلاد في التخلص من الدين العام.

٢- قرر أن تشرع الحكومة في تعديل طريقة إصدار البنك نوت (أوراق النقد) التي تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية، لما في هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية، ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة من العملة البريطانية، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال العملة المصرية (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤).

٣- سحب المبلغ المودع بنك انجلترا من الاحتياطي (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤).

٤- إعطاء الحكومة سلفًا لشركات التعاون تنشيطًا وتشجيعًا للحركة التعاونية (نفس الجلسة).

٥- فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنية من الاحتياطي لإضافته إلى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التي تديرها مجالس المديريات، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإجباري للبنين والبنات (جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤).

٦- فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنية لنشر وتشجيع الفنون الجميلة (نفس الجلسة).

٧- تشكيل لجنة حكومية حالة مصلحة الأملاك الأميرية ووضع الخطة المثلى التي يجب إتباعها لتحسين إدارتها ووضع مشروع لإصلاح الأطيان البور

وتأجير ما يمكن تأجيره من الأطيان المنزرعة بالمزاد (جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤). وكان هذا القرار أول العهد بالإصلاح في مصلحة الجمارك.

٨- بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة ١٠ يونيه ١٩٢٤).

٩- أن تفضل الحكومة في مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وأن تشترط ذلك في مقاولات الأشغال العامة (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٠- إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) – نفس الجلسة – وقد عنيت الوزارة بتنفيذ هذا القرار وورد في خطبة العرش الثانية ألتي ألقاها سعد في نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن الحكومة تشغل بوضع نظام هذا الديوان، إذ جاء في هذه الخطبة ما يلي: "ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لائحة لإنشاء نظام مستقبل يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات". ووضعت وزارة المالية مشروع هذا النظام واعتزمت الوزارة تقديمه إلى البرلمان في دروته الثانية لولا حادثة السردار التي أعقبها حل مجلس النواب وتعطيل الحياة البرلمانية.

١١- ضرورة اختيار مندوبين مصر يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب (جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٢- أن تكون الإعانات التي تمنحها الحكومة للجمعية الخيرية شاملة أيضًا للجمعيات الخيرية المصرية (نفس الجلسة) وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية.

١٣- حذف مبلغ ١٤.٠٠٠ جنية كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصري في دخولها السودان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٤- حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطاني في مصر من الميزانية، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦.٢٥٠ ج في السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهينة منذ سنة ١٨٨٢، فانقطعت سنة ١٩٢٤ بقرار البرلمان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٥- تقرير قانون الانتخابات المباشرة وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر في ٢٤ يوليه من تلك السنة، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة

لمجلسي النواب والشيوخ بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ، وأبقى سن الناخب ٢١ سنة لانتخاب النائب وجعلها ٢٥ سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ، وهذا القانون من أهم أعمال البرلمان.

يتضح لك من هذا البيان أن البرلمان الأول قد اضطلع بمهمته قدر ما استطاع، وسترى فيما يلي أنه أدى واجبه في الأزمات الخطيرة، ولعلك بعد هذا توافقني على أن الحملات التي شنت عليه كان أغلبها صادرًا عن تحامل واعتساف، وأن الذين حلوا مجلس النواب الأول قبل أن يمضي عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه، ظالمين له، وأن البلاد لم تفد من حله، بل بالعكس كان هذا الحل توجيهًا إنجليزيًا نفذه عمال مصريون، وكان بداية التصرفات التي أفسدت على البلاد حياتها الدستورية.

ما يؤخذ على البرلمان

على أن هناك بعض أمور تؤخذ على البرلمان الأول

من ذلك موقفه من قانون الاجتماعات والمظاهرات[٣٣] الصادر سنة ١٩٢٣ في

عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم وأحيل على البرلمان ضمن القوانين التي صدرت قبل انعقاده ليقرها أو يلغيها وهو قانون يضيق حق الاجتماع ويقيده بقيوده هي بمثابة الحجر على حرية الاجتماع وقد أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب لتقديم تقرير عنه فبحثته اللجنة بحثا مستفيضا ورأت وجوب إلغائه وقدمت تقريرها بذلك إلى المجلس فقرر إلغاءه بإجماع الآراء.

صدر هذا القرار بجلسة أول يوليه سنة ١٩٢٤ ولكن الوزارة طلبت في الجلسة التالية (٢يوليه) إعادة النظر في قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة في جلسة أول يوليه وتولى سعد شرح هذا المطلب نفسه وتمسك به فعدل المجلس عن قراره الأول وقرر تأجيل المناقشة في القانون حتى تقدم الحكومة مشروع قانون آخر للاجتماعات وكان واجبا على المجلس وقد أصدر قراره الأول بإجماع الآراء أن يتمسك بهذا القرار ولا يعدل عنه وقد قدمت الحكومة بعد ذلك مشروعا بتعديل قانون سنة ١٩٢٣ قبله مجلس الشيوخ وأحاله إلى مجلس النواب وهذا أحاله إلى لجنة الداخلية ولكن انقضاض الدورة البرلمانية حال دون فحصه وعرضه على المجلس ثم حل

---

(٣٣) هذا القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الذي سبق الكلام عنه ص١٥٩.

المجلس في نوفمبر سنة ١٩٢٤ كما سيجئ بيانه فبقى القانون القديم قائما بأحكامه الاستبدادية وكان عدول المجلس عن قراره الأول هو الذي أدى إلى هذه النتيجة ومن سخرية القدر أن الأغلبية البرلمانية قد حوربت ببقاء هذا القانون واستخدمته حكومة سنة ١٩٢٥ في تفريق اجتماعاتها وتقييد حريتها.

المأخذ على وزارة سعد

لوزارة سعد أخطاء عدة تؤخذ عليها فمن ذلك أنها كانت تضيق صدرا بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه فمع أن مجلس النواب كان في الجملة واسع الصدر بإزاء المعارضة فالوزارة نفسها لم تكن على هذا الغرار ويلوح لي أنها كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد وبدأ ذلك فيما أضمره الوفد لنا من المحاربة في الانتخابات اللاحقة وكان واجبا على الوزارة أن ترحب بالمعارضة الدستورية لأنها ولا شك عنصر هام من الحياة البرلمانية الصحيحة وقد قيل على إنني بموافقي في المعارضة كنت أريد إحراج سعد ولعمري أن كان هذا أبعد ما يكون عن خاطري فإني ما قصدت إحراج سعد أو وزارته بل كنت أرى في الحياة البرلمانية ميدانا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال فكنت لا أفتأ أحمل سياسة العدوان البرلماني في مختلف المناسبات وهي الخطة التي اتبعتها الأغلبية الوفدية في مجلس النواب حينما اشتد هذا العنوان في يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان.

وقد بدرت من سعد كلمة قالها بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت خطأ كبيرا وهي قوله لي: هل عندكم تجريده عندما وجهت سؤالا إلى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التي كان الإنجليز يقيمونها في الجزيرة (بالسودان) وقال قوم إني بإثارتي هذا الموضوع إلهام كنت أريد إخراج سعد والواقع أني ما أردت إحراجا بل أردت التنبيه إلى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات هذا إلى أن سؤالي كان موجها إلى وزير الأشغال والسؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية مقصور على السائل والمسئول ولكن سعدا تدخل في النقاش وقال تلك الكلمة التي أراد بها أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات وقد اتخذها خصومه مادة للطعن عليه أما أنا فلم يزد تعليقي عليها على قولي: إننا كنا ننتظر أن نستمد الأمل ومن الحق أن أقول إن كلمات سعد في الجلسات اللاحقة كانت من أقوى ما قاله رئيس عن السودان من فوق البرلمان كما سيجئ بيانه.

لم تكن وزارة سعد الصدر بإزاء المعارضة البرلمانية وكان يضيق صدرها أيضا بالصحف المعارضة فتعقيبها بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة وأخلت بينها مأخذا كبيرا على سياستها كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أي جهد جدي لمنعها وقد

طلب مرة من سعد أن يمنع اعتداء وقع على جريدة الأخبار التي كان يصدرها المرحوم أمين بك الرافعي إذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة فقال لمحدثه أتريدون مني أن أحمي خصومي؟ وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة في حماية حرية الرأي لأن حرية الرأي حق من الحقوق التي كلفها الدستور للمصريين جميعا وهذه الكفالة واجبة لمؤيدي الحكومة وخصومها على السؤال أما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين فهذا إهدار لحرية الرأي.

ومن مظاهر حنق الوزارة على الصحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم هذه الصحف وقد حوكمت جريدة السياسة على مقالات عدتها الحكومة إهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفي بك صاحب امتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحريرها والأستاذ محمد توفيق دياب أحد محرريها لمحاكمتهم على هذه المقالات.

فقضت محكمة جنايات مصر في ٢٣ يونيه ١٩٢٤ ببراءة الدكتور حافظ عفيفي بك والأستاذ توفيق دياب وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها على الدكتور محمد حسين هيكل بك ورفع نقض عن هذا الحكم فقضت محكمة النقض بإلغائه وبراءة هيكل بك وكانت هذه القضية أولى القضايا الصحفية في عهد وزارة سعد.

وأسرفت الوزارة في التحقيق مع الصحفيين المعارضين وتقديمهم إلى المحاكمة وقد قضت المحاكم في معظمها بالبراءة.

وزارة سعد والمحسوبية

ومن عيوب وزارة سعد استبقاؤها أفة المحسوبية في وظائف الدولة زطهرت هذه المحسوبية في التعيينات وفي الترقيات ولم تبال الوزارة انتقاد الناقدين بل قال سعد في حديث له بجريدة (الليبرتيه) إني لآسف كل الأسف لأن أقاربي غير أكفاء وإلا كنت عينت منهم في كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة: اسما ومعنى ودما وقال أيضا إني عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوثر دائما قريبا لي لأني حتما أكبر ثقة به إنقاذ سياستي والعمل في الإدارة حسب أرائي.

وليس يخفي أن المحسوبية افة تعيب الحكم وتفسده ولقد كان في استطاعة وزارة سعد أن تكون للجمع على السواء وأن تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من أنصارها أو من غيرهم لأن الحكومة البرلمانية إذا تولت الحكم وجب عليها أن تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها في معاملة الموظفين بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل حقا أن للحكومة البرلمانية أن تسند بعض المنصب الكبرى إلى

أنصارها لتكفل انتظام أداة الحكم بشرط أن تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات ولكن على أن يكون ذلك في أضيق دائرة ممكنة وأن يجري العمل على مثل ما يجري عليه في انجلترا مثلا فإن الوزارات فيها حزبية ولكن كل حزب ينال الأغلبية ويتولى الوزارة يعتبر الموظفين جميعا أبناءه وعماله بصرف النظر عن لونهم الحزبي هذا إلى أن في انجلترا مناصب دائمة في الوزارات لا يتغير شاغلوها بتغير الوزارة ومصر محرومة مثل هذا النظام وترتب على ذلك أن المحسوبية أثرت في مشروعات الحكومة وحرمتها ميزة الثبات والاستقرار.

ولو أن وزارة سعد منعت المحسوبية في الوظائف لخدمت أداة الحكم خدمة كبرى ولكنها لم تفعل وأقرت هذه الآفة وسارت عليه الوزارات اللاحقة حقا أن خصومها لم يكونوا مخلصين في حملتهم عليها من هذه الناحية ولم يقصدوا خيرا ولا إصلاحا بل كانوا يريدون أن يدال لهم منها فحسب كل هذا صحيح لا شبهة فيه ولكنه لا يمنع أن المحسوبية كانت من أكبر المأخذ على وزارة سعد.

حوادث السودان

كان لثورة سعد سنة ١٩١٩ صداها في السودان فقد نأثر لها الشباب السوداني المثقف ونهضوا يبثون الفكرة الوطنية في نفوس إخوانهم وتعددت وتلاحقت مظاهر هذا النهوض ففي سنة ١٩٢٠ تألفت جمعية من بعض الشباب سمية جمعية الاتحاد تدعو إلى الاستقلال التام لمصر والسودان وأخذت في تهيئة الشعب للتحرر من النير الإنجليزي وتعده للنهوض فكريا واقتصاديا نذكر من مؤسسي هذه الجمعية المرحوم عبيد أفندي الحاج أمين والأستاذ توفيق أحمد البكري والأستاذ بشير عبد الرحمن والأستاذ الدرديري أحمد إسماعيل (وكانوا وقتئذ من طلبة كلية غردون) وغيرهم من الطلبة وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر وأخذوا يبثون أفكارهم في صمت وسكون وألفوا عدة فروع لجمعيتهم في بعض المدن.

ولما جاءت سنة ١٩٢٢ نهض الضابط السوداني الباسل الملازم الأول على عبد اللطيف يجاهد علنا بالانتفاض على النظم الاستعمارية وأعلن مبادئه الوطنية وقوامها اعتبار مصروالسودان وحدة واحدة لا تنجزأ وتحرير السودان من الاستعمار البريطاني ونشر هو وزملائه له من الشباب رسالة حملوا فيها على الاستعمار البريطاني خلاصتها:

١- أن الإنجليز يسعون لفصل السودان عن مصر رغما من إرادة أهله

٢- أن الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطاني لا يمثلون إلا أنفسهم.

٣- أن السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان أي منفعة تعود على أهله

٤- أنها أثقلت كاهل الأهلين بالضرائب

٥- أنها لم تتصف سكان المديريات ولا سيما أهل الجزيرة فقد أخذت أراضيهم وسلمتها للشركات الإنجليزية.

٦- احتكرت القطن والسكر

٧- احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على أهالي البلاد المتعلمين الأكفاء.

٨- أن أموال البلاد تصرف جزافا في بناء وإصلاح المنازل الفخمة لسكني الموظفين الإنجليز

٩- أن الموظفين الوطنيين يسكنون في بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه المساكن عرضه للتدمير بسبب الحرائق أو السيول الجارفة.

١٠- أن التعليم ناقص في كلية غردون والمدارس الأخرى.

وقد قابلت الحكومة البريطانية في السودان هذه الحركة بالاضطهاد والقمع وإذ كان يتزعمها ذلك الضابط الشهم فقد وقفته عن العمل وقدمته للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم فقضت عليه في يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس سنة كاملة وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجين بعطفهم وإعجابهم وتأييدهم.

ولما تألفت وزارة سعد سنة ١٩٢٤ كان لتأليفها أيضا صداه وأثره في السودان ازدادت الحركة الوطنية نشاطا واتساعا وجاشت نفوس الطبقة المثقفة من أبنائه بالأمل في أن يكون تأليف الوزارة الشعبية فاتحة عهد جديد تتحقق فيه أهداف وأدى النيل وأعربوا عن شعورهم الفطري في التضامن مع مصر والمساهمة في برنامجها القومي وتوثيق أواصر الوحدة بين مصر والسودان والتعاون مع المصريين في تحقيق الجلاء عن وادي النيل وكان الإنجليز من ناحيتهم ماضيين في سياسة فصل السودان عن مصر واعتباره مستعمرة إنجليزية فاستثارت هذه السياسة الشعور الوطني في السودان وظهر هذا الشعور بمظاهر شتى مما جعل الإنجليز يوجسون خيفة من استفحاله واتساع مداه وخشي بعضهم أن يؤدي إلى ثورة تشبه ثورة سنة ١٩١٩ في مصر أو ثورة المهدي سنة ١٨٨٠.

وقد وقع احتكاك غير مرة بشأن السودان بين وزارة سعد والإنجليز وكان لكل احتكاك صداه في السودان وسنذكر فيما يلي مظاهر هذا الاحتكاك وأطواره.

تمثيل السودان في معرض ومبلى

أقيم في سنة ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الإمبراطورية البريطانية في ومبلى بالطرف الشمالي الغربي للندن اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأي الحكومة المصرية.

كان هذا الاشتراك افتياتا على حقوق مصر والسودان معا: إذ مثل السودان في هذا المعرض باعتباره مستعمرة بريطانية وما أن علم سعد بهذا الافتيات حتى احتج عليه ووقف موقفا محمودا فأرسل في أواخر أبريل سنة ١٩٢٤ برقية إلى السير لي ستاك باشا الحاكم العام للسودان قال فيها: وصل إلى علمي أن السودان سيمثل رسميا في معرض الإمبراطورية البريطانية الذي سيفتتح قريبا في ومبلى أرجو إفادتي على أي قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات وكيف فبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية.

كانت هذه البرقية بمثابة احتجاج على تصرفات الحاكم العام فارتبك السير لي ستاك من هذه الرسالة التي لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة وبعث بها إلى اللورد أللبي المندوب السامي البريطاني في مصر فأرسل خطابا إلى سعد أخبره فيه أنه أرسل تلغرافا يطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ومتى ورد إليه الرد أخبره به حال وصوله فلم يقابل سعد هذه الطريقة في الرد بالسكوت وبخاصة إغفال الحاكم العام الرد عليه فأرسل إليه برقية أخرى قال فيها بعث إليكم بتاريخ ٣٠ أبريل الماضي برقية لم ترسلوا الرد عليها ولقد أخبر اللورد أللنبي أنكم خاطبتموه بخصومها وحيث إن المسائل التي كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هي من خصائصكم فإني مازلت في انتظار الرد منكم وأرجو ألا يتأخر الرد زيارة عما مضى.

وأرسل سعد في اليوم مفسه إلى وزير مصر المفوض في لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكي يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية أولا على كونها أقدمت على دعوة السودان رأسا ورسميا للاشتراك في معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة وتخطيا لها (ثانيا) على أن قبول حاكم السودان العام وقع بدون إذن من الحكومة المصرية وفي كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودي موجه للحكومة المصرية.

وقد رد الحاكم على برقية سعد ببرقية قال فيها: أسف أشد الأسف لتأخر الرد على تلغراف دولتكم الرقيم ٣٠ أبريل وقد أبلغت المعلومات التي طلبتموها دولتكم إلى المندوب السامي الذي هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا

بالإجراءات المتبعة وكنت أظن أن فخامته أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة إلى أن وصلني تلغرافكم الرقيم ١٠ مايو على أني علمت أنه قام بذلك الآن وإني أقدم اعتذاري على ما بدا من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقية دولتكم الأمر الذي يرجع إلى هذا الفهم الخاطئ وهو ما اسف له كل الأسف.

وفي ١٢ مايو تلقى سعد من اللورد أللنبي خطابا قال فيه:

يلزمني أن أبين لدولتكم أن السير لي ستاك جرى في إحالة طلب دولتكم إلى طبقا للتقاليد المعمول بها فقد كانت القاعدة المقررة في الماضي أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان إنما يكون عن طريق المندوب السامي لذلك فإني أظن أنكم توافقون على أن ما صنعه السير لي ستاك لم يكن فيه أي مساس بالحكومة المصرية.

وأخبره في الخطاب نفسه بالمعلومات التي تلقاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلي ويقول فيها:

إن هذه الدعوة التي وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرية تنظيم المعرض لأهميته التجارية ونظرا لأن كثيرا من الأموال والإنجليزية نستغل في الأعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامي وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها طبقا للإجراءات المعمول بها وإن الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشترك في معرض تجاري شبيه يعقد في مصر وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون الرجوع إلى دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان في المكتب المصري للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك في يونيه سنة ١٩٢٠ ومن جهة أخرى فإن معرض ومبلى ليس وقفا على الأمبراطورية البريطانية بل إن فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التيبت وأخيرا أنه موصوف في الخرائط والكتالوجات المعروضة في القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الإنجليزي المصري ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه.

وقد رد عليه سعد باشا في ٩ يونيه بخطاب جاء فيه لقد أوضحت للمستر كار قبل سفره بالإجازة وبعده للمستر فرنس أثناء الكلام معهما في هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصريون وحاكم السودان فإن اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ولو انه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد

معناها إلا أنه من الواضح أنها تتعارض في معناها وفي مبناها مع النظرية المذكورة في خطاب فخامتكم وفي الحقيقة أنه يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعنيه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته وتنص المادة الرابع صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال إلى المعتمد البريطاني في القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم وبناء عليه فإن الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاقية سنة ١٨٩٩ وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخابران مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق ففي سبتمبر سنة ١٨٩٠ وصل إلى الحكومة المصرية من الحاكم العام للسودان رأسا مشروعان بقانون للعمل بهما في السودان مصحوبة برجاء من الحاكم العام للسودان إلى رئيس مجلس النظار أن يؤيدهما أمام المجلس ففعل ثم أرسل تلغرافا إلى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد إدخال تعديلات معينة في نصوص الأوامر التي تنص على سريان العمل بهما في السودان وقد رد الحاكم العام في الحال معربا عن شكره ومؤكدا بأنه سيعمل بالتعديلات التي وضعها مجلس النظار وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ إمضاء أي اتفاق اخر مغاير لها فلا يكون هناك أي مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلي فقد بينت أنه بالنظر إلى الظروف التي حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائي في إدارة السودان الداخلية كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أي اعتراض على أن يمثل السودان في معرض صناعي أو تجاري بحت وليس هذا حال معرض ومبلي ولذلك احتججت على تمثيل السودان في معرض المستعمرات البريطانية ولا شك أنه كان يسر لي ألا يكون تمثيل السودان في هذا المعرض إلا في نفس الوضع الذي وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتيبت في المعرض المذكور ولست في حاجة إلى أن أزيد على ما تقدم إني أسف لأن هذا الحادث وقع نحن على أبواب المفاوضات نعم إن مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بيني وبين المستر ماكدونالد ولكن من واجبي أن أحتج على كل عمل اعتبره ماسا بحقوق مصر.

ووقفت المسألة عند هذا الحد

منع وفد سوداني من السفر إلى مصر

وأعقب مسألة تمثيل سوداني في معرض ومبلي أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين بالحركة الانفصالية التي دبرها الإنجليز هناك منعت الحكومة سفر هذا الوفد إلى مصر واعتقلت بعض أعضائه في الوقت الذي أخذت فيه تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطاني.

صدى حوادث السودان في البرلمان

كان لهذه الأزمة صداها في مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ وكانت من أهم جلسات البرلمان تكلمت فيها وتكلم عبد اللطيف الصوفاني بك وحمد الباسل باشا ومحمود علام بك وأحمد رمزي بك ومما قلت في كلمتي [٣٤].

إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة وهو قلبها الخفاق وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الإنكليزية.

أما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوي الرأي فيه ينادون بأنهم ألفوا وفدا بقصد الحضور لمصر إظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن أداء هذه المهمة الوطنية.

أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الإنجليزية فقد أوعزت إلى صنائعها وبعض موظفي السودان بعقد اجتماع صوري يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الإنكليزي فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التي تقع في السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان وعلى حقوق السيادة المصرية وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرمي إلى الاستعمار والتحكم إنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء.

---

(٣٤) نقلًا عن مضبطة جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤.

فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التي يدبرها الإنكليزي مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هي التي ظهرت بجلاء في التلغراف الوارد علينا.

سادتي: يجب أن نعلن للعالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عونا للعمران في السودان وما تدعيه السياسة الإنجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران في تلك البلاد قول مكذوب لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنايات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران في السودان وضحوا في سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم إلى أن قلت فأضم صوتي إلى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية في أبريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الإنكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السوداني علي عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الإنجليز ساعون للقيام بهذه الحركة مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر وأظهروا علنا أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الإنجليز حركات مصطنعة ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حدا لهذه المسائل أن معالي مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيبا للمحامين تطوع للدفاع عن علي أفندي عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا أنه فوجئ بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السوداني وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعا إذ لا يوجد أي خلاف بيننا ونحن نصرح علنا بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها في ذلك بكل إخلاص.

وقد عقب سعد مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ولكني مع ذلك يمكنني أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر.

والإجراءات التي تتم الآن في السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعي بك على نوعين:

الأول: وثائق تكتب واجتماعات تعقد لإظهار الولاء للحكومة الإنجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية.

والثاني: منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الإنجليزية فإنا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا.

إذا قدمت هذه الأوراق أمام أي محكمة أو أي هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية.

أنا في تصريحي هذا منضم إليكم فيما أعلنتم من أه هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا وهذا كاف (أصوات: بدون شك).

وأما فيما يتعلق بالقسم الثاني ألا وهو منع السودانيين المخلصين وكلهم فيما أظن مخلصون لنا راضون عن حكمنا راغبون في بقائنا بالسودان كإخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر أقول إن هذه الإجراءات مستنكره ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها وإني لمغتبط بأن لكم في هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ جميع ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السودان.

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين أحدهما مني وهذا نصه:

على أثر التلغراف الذي ورد إلى مجلس النواب من الوفد السوداني الذي عزم على الحضور إلى مصر للإعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التي يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التي يقوم بها دعاة الاستعمار في السودان ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر.

والثاني من حسين بك هلال وهذا نصه:

بعد سماع التصريحات الحكيمة التي أبدأها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة في السودان للسعي في فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال.

فوافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معا.

وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه.

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان في مجلس اللوردات

وعلى أثر تصريحات سعد باشا في مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه وصرح اللورد بأمور نائب الحكومة في هذا المجلس قائلا: إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظمى وأستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان.

فظهر من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف عن غيرها في سياستها الاستعمارية في السودان وقد رد سعد على هذا التصريح في مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها:

إني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه وفي حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) فهي تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ضد كل معتد تتمسك بهذا الحق في كل فرصة وفي كل زمن تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل إلى التمتع به وإن كنا في حياتنا لا نصل إلى أن نتمتع بحقنا فإننا نوصي أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ولا يفرطوا فيه قيد شعرة وهكذا يوصون هم أبناءهم وأبناء أبناءهم ولابد أن يأتي يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب إني أريد أن أتمتع بها دون أصحابها كلا ليست هذه طبيعة الوجود بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق وما دمنا نوصي أبناءنا نوصي أبناءنا بالتمسك به وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلابد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق)

إلى أن قال أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات إنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وقد صرحت غير مرة بأنني أستنكر هذا التصريح استنكرته خارج الحكومة استنكرته في البيان الوزاري استنكرته في كل مناسبة ولا أزال استنكره إلى الآن وأقول إنهم وإن قالوا إننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن نتفاوض على أساس هذا التصريح ولقد سبق أن قلت لكم إني إذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فإني لا أدخل في المفاوضات أصلا وأنا عند قولي وقلت لكم أيضا إلى إذا لم أصل إلى هذا فإني أتخلى عن

الحكم وأنا مستعد لهذا التخلي (أصوات – أبدا – حاشا) هذا ما عزمت عليه والرأي لكم (تصفيق متواصل).

وقد عقبت على خطبة سعد بكلمة قلت فيها:

أرى واجبا على أن أبدأ كلمتي بتوجيه جزيل الشكر والثناء إلى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التي فاه بها اليوم لأنه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة عبر تعبيرا صحيحا عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة سادتي نحن في صراع مع السياسة الإنجليزية ولسنا منخدعين في تلك السياسة لا معتقدين البتة أن هذا الصراع ينتهي في ساعة أو في يوم ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فأن هذا الصراع لابد أن ينتهي بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) وما التصريحات السياسية التي تلقى في مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل في ساحة القتال فهذه التصريحات التي فاه الساسة الإنجليز.

أخيرا في مجلس اللوردات إنما هي سهام يقصد منها أن تثبط عزائمنا ولا غرض لرجال السياسة الإنجليزية سوى ذلك ولقد لجأوا إلى هذه الطريقة في كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية فإنكم تذكرون أنه عندما قامت حركتنا في سنة ١٩١٩ سمعنا في مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عومنا بل تخطيناها وسرنا إلى الأمام بعزيمة صادقة ولم تكثرت لها ولم نعبأ بهاء إلى أن قلت: والآن أقول لكم إنه إذا كان الإنجليز يعتقدون أننا ضعفاء أمامهم فإن لنا قوة معنوية لا تنكر وإننا إذا كنا ضعفاء ماديا فنحن أقوياء معنويا: ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ولنذكر جميعا أن المصري هو مادة العمران في السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك إذا انقبضت الأيدي المصرية عن العمل فقد قال لي خبير بشئون السودان عاد منه أخيرا إن الإنجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الري في السودان إذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدي المصرية وقد جربوا مرارا أن يستخدموا عمالا صوماليين أو هنودا أو يمانيين أو جنودا فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا في العمل والتجأوا أخيرا إلى عمال مصر وجنود مصر ففي يدنا قوة معنوية في يدنا أن نعمل عملا سلبيا وهو ألا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين في تلك البلاد وفي هذه الحالة لا أظن الإنجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية أإنا لا أقول إننا نلجأ إلى طرق العنف والثورة ولكن في يدنا قوة سلبية أمضي سلاحا من طرق العنف وقد تكون هذه القوة هي السر في تلك الحقيقة التاريخية التي أجمع عليها المؤرخون وهي: إن وادي النيل مقبرة الفاتحين من

قديم الزمان (تصفيق) وإن هذه القوة هي مصداق للحديث الشريف مصر كنانة الله في أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله (تصفيق).

أزمة وزارية بسبب السودان

عرض سعد استقالته على الملك فؤاد يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر خطبته في مجلس النواب عن السودان إذ رأى في تصريحات اللورد بارمور في مجلس اللوردات وما يحمله على التخلي عن المفاوضة وبالتالي عن الحكم ولكن الملك لم يقبل استقالته وبقيت الوزارة.

جمعية اللواء الأبيض

وفي غضون سنة ١٩٢٤ تألفت بالسودان جمعية من شباب الوطنيين سميت جمعية اللواء الأبيض غايتها مقاومة الاستعمار البريطاني والانضمام إلى مصر في الحركة الوطنية وتحقيق الجلاء عن وادي النيل وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد وانعقاد البرلمان المصري وتألفت هيئتها التنفيذية برأسه الملازم الأول على عبد اللطيف البطل السوداني ووكيلها عبيد أفندي الحاج الأمين أحد مؤسسي جمعية الاتحاد الأولى ومن أبطال الحركة الوطنية وضمت الجمعية طائفة من خيرة الشباب نذكر منهم عرفات أفندي محمد عبد الله ومحمود أفندي محمد فرغلي زصالح أفندي عبد القادر وحسن أفندي صالح أو بعض هؤلاء من موظفي الحكومة بالخرطوم) ومحمد أفندي سر الختم المهندس السوداني بمصلحة الري المصرية بالخرطوم والسيد محمد المهدي التعايشي وعلي أفندي ملاسي ووهبة أفندي إبراهيم الموظفين بمصلحة البريد والتلغراف والشيخ محمد زكي عبد السيد القاضي الشرعي بواد مدني وعبيد صالحخ إدريس بالجمارك والشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان إلخ وأنشئت فروع للجمعية في العطبرة وحلفا وبورسودان والأبيض ووادي مدني وغيرها من العواصم.

وكان لهذه الجمعية فضل كبير في بعث الحركة الوطنية وتأليف المظاهرات المنادية بوحدة مصر والسودان.

المظاهرات في السودان

قامت المظاهرات الشعبية العدائية للإنجليز في شهر يونيه سنة ١٩٢٤، وبدأت بمظاهره طبيعية مفاجئة يوم ١٩ يونيه لمناسبة تشييع جنازة الصاغ المصري عبد الخالق

حسن مأمور أم درمان وكان معروفا بجميل الأخلاق وكريم السجايا فشق نعيه على السودانيين وسار في جناوته الألوف العديدة منهم فكانت جنازة شعبية هائلة وفي ختامها نهض الشيخ عمر دفع الله ونادى بصوت جمهوري من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل معي: لتحيى الأمة المصرية ليحيى الاستقلال التام لمصر والسودان ليحيى الاستقلال التام لوادي النيل ليحيى فؤاد ملك مصر والسودان ليحيى سعد باشا زغلول لتحيى الشبيبة المصرية فردت الجموع هتافه بحماسة وقوة وساروا بشكل مظاهره طافت أم درمان وسوقها واستمرت إلى مغرب الشمس وتعددت المظاهرات العدائية للإنجليز في الأيام التالية فقابلتها الحكومة السودانية (الإنجليز فعلا) بمنتهى القسوة واعتقلت كثيرين من شباب السودان وزجتهم في السجون وعوملوا فيها أفظع معاملة وقبض في حلفا على اليوزباشي زين العابدين عبد التام والسيد محمد المهدي لتعايشي عضوي الوفد الذي أزمع السفر إلى مصر يحملان عرائض ووثائق تبين شعور البلاد وأعيدوا إلى السودان مقبوضا عليهما.

وقبض على الضابط الشهم علي عبد اللطيف زعيم حركة المقاومة وحوكم من جديد بتهمة التحريض على الثورة.

وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة ثم حكم عليه بعد ذلك في تهمة مؤامرة لقلب نظام الحكم وحكم عليه فيها بالسجن سبع سنوات مضافة إلى الثلاث السابقة (وهو الآن بمستشفى بالقاهرة شفاه الله).

واعتقل محمد أفندي سر الختم المهندس السوداني عقب إلقائه خطبة في أحد المساجد استشهد فيها ببعض أي الذكر الحكيم وهتف بختامها بحياة ملك مصر والسودان وحكم عليه بالسجن وممن اعتقلوا في هذه الحركة الأفندية عبيد الحاج الأمين وكيل جمعية اللواء الأبيض وقد انتهت إليه رأستها وصالح عبد القادر وحسن مدحت وموسى أحمد لاظ ومحمد عبد البخيت وجابر عبد الله والشيخ عمر دفع الله وحسن شريف وعلي سيد أحمد رخا والطيب عابدون وعلي ملسي وعبيد صالح إدريس وعمر أحمد الفلكي وغيرهم بتهمة التحريض على التظاهر باستقلال وادي النيل.

وقبض على بعض الموظفين والضباط المصريين في السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات كما اعتقل كثير من السودانيين الأحرار وحكم على علي أفندي ملاسي بالسجن ست سنوات وحكم على عبيد الحاج الأمين زعيم شباب السودان ورئيس جمعية اللواء الأبيض بعد اعتقال زعيمها الأول على عبد اللطيف بالسجن ثماني سنوات ومات رحمه الله سجينا في واو عاصمة مديرية بحر الغزال النائية التي جعلوها معتقلا لزعماء الشباب مبالغة في تعذيبهم والتنكيل بهم والإجهاز عليهم وحكم على سيد أحمد أفندي رخا

بالسجن سنتين ونصفا وبالسجن ستة شهور على كل من: الطيب أفندي عابدون وعبيد أفندي صالح إدريس ومحمد أفندي هدية منصور ووهبة أفندي إبراهيم وحمد عبد المنعم أفندي زايد وأحمد أفندي صبري زايد.

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية

وفي صباح يوم السبت ٩ أغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة في مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحراب والعلم المصري واحترفوا المدينة بنظام هاتفين بحياة مصر والسودان واستقلال وادي النيل وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط علي عبد اللطيف واستمروا في مظاهرتهم نحو أربع ساعات فاضطرت الحكومة لهذه المظاهرة وأنقذت الأورطة الإنجليزية المعسكرة في الخرطوم إلى المدرسة واستولت على الذخائر التي كانت بها فلما عاد الطلبة إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوة وأحاطت القوة البريطانية بالمدرسة ثم توسط أباء الطلبة وذروهم وحملوهم على تسليم أسلحتهم فسلموها في المساء وألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن وأقفلت المدرسة.

مظاهر أورطة السكة الحديدية بالعطبرة

وفي يوم ٩ أغسطس بالذات خرجت أورطة السكة الحديد بالعطبرة في مظاهرة تهتف بوحدة مصر والسودان ولم يكن لدى رجالها أسلحة فقامت فصيلتان من الجيش البريطاني وقمعتها واستؤنفت المظاهرة في اليوم التالي والذي يليه فحاصرها الجنود البريطانيون فاخترق رجال الأورطة خط الحصار دفعتين وأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار وأسفر ذلك عن قتل أربعة من الأورطة وإصابة أحد عشر بإصابات خطرة.

وقد اجتمع مجلس الوزراء على إثر إبلاغه هذه الحوادث وأصدر البيان الآتي:

في يوم ١١ أغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه في صباح يوم السبت ٩ الجاري خرج تلاميذ المدرسة الحربية في الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر واحترقوا المدينة بنظام ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفي أثناء ذلك أخذت الذخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة في المساء وأنه ألقى القبض

على رؤساء الحركة وقبل أن هذه المظاهرات وقعت احتجاجا على طريقة إعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة وأبلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت في اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت إتلافا وأن فصيلتين من الجيش البريطاني قامتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة استؤنفت في اليوم التالي ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالتبابيت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار في مكاتب السكة الحديد فأطلق الجنود لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين ماتا متأثرين بجراحهما وإصابة أحد عشر بإصابات خطرة وخمسة بجراح خفيفة وإصابة غلامين كانا بالثكنة بإصابات خفيفة فاجتمع مجلس الوزراء وبحث الأمر واتخذ الإجراءات الآتية:

أولا: الاستعلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع إليها والإجراءات التي اتخذت في شأنها وإخطار الحكومة أولا فأول بما يحصل فيها.

ثانيا: أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندره وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات والمبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء.

وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشئومة وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها.

وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية إلى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتي:

أولا: إن الحكومة الإنجليزية تؤيد حكومة السودان في خطتها وتفوض لها حفظ النظام.

ثانيا: إن الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان في أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها.

ثالثا: إن الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصري والصحافة المصرية مسئولين عن حوادث السودان.

وردت الوزارة على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها أنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف في الجيش المصري بدون رأيها وهو في الوقت نفسه سردار الجيش

المصري وهذا معناه أنه موظف مصري يجب أن يرجع في كل ما هو داخل في حدود هذه الوظيفة إلى رأي الحكومة المصرية ورفضت قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصري والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان وأوضحت أن ما قبل في البرلمان المصري وما كتب في الصحف المصرية لم يكن إلا ردا على ما قبل في البرلمان الإنجليزي وكتب في الصحف البريطانية ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف وأن يكون للحكومة البريطانية أن تأذنها بهذا التصرف.

وأصرت الحكومة البريطانية على اعتسافها وعدوانها وعززت الحامية البريطانية بالخرطوم وأيدت حكومة السودان في تصرفاتها وأعيدت أورطة السكة الحديدية إلى مصر يأمر اللواء هدلستون باشا نائب السردار.

ولقد وجه مستر لانسبوري العضو في البرلمان الإنكليزي إلى وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم (النواب) سؤالا يوم ١٨ مارس في الأشهر السنة الماضية بتهم سياسية وكم عدد الذين أخرجوا من السودان وما هي التهم التي اتهموا بها؟ وهل من بينهم موظفون في الحكومة؟ فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلي: قبض على أربعة وتسعين شخصا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضي (سنة ١٩٢٤) وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات وأعيد إلى مصر في المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصا كانوا جميعا تقريبا موظفين في حكومة السودان وسبب إعادتهم هو أن وجودهم في السودان كان خطرا على الأمن العام.

الاعتداء على سعد

(١٢ يوليه ١٩٢٤)

كان سعد وزملاؤه الوزراء على موعد للسفر إلى الإسكندرية في صبيحة يوم السبت ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ لتقديم التهنئة إلى الملك فؤاد لمناسبة عيد الأضحى فبينما كان سعد يسير على رصيف المحطة قبيل الساعة السابعة صباحا قاصدا الصالون المخصص له إذ أطلق عليه شاب الرصاص من مسدسه فأصابه في ساعده الأيمن وهم الجاني أن يثني برصاصة أخرى ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم وتبين أن الجاني شاب مصري مفتون يدعى عبد الخاق عبد اللطيف كان طالبا بالطب في برلين وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد وأظهرت الأمة لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر واتضح من الكشف الطبي على الجاني أن به مسا من الجنون فلم يحاكم ووضع في مستشفى الأمراض العقلية.

مباحثات سعد – ماكدونالد

(سبتمبر – أكتوبر سنة ١٩٢٤)

تلقى سعد يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من المستر رمزي مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية وكانت الوزارة البريطانية مؤلفة من حزب العمال وكان سعد بظن أن هذا الحزب يختلف في المسائل الخارجية عن حزب المحافظين أو حزب الأحرار وأعرب عن هذا الشعور في خطبته يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ لمناسبة تكريم النواب إياه إذ قال: من علامات إذن الله بنجاح سعينا أن نقوم في الأوقات الحاضرة وزارة إنجليزية معروفة بالميل إلى مطالبنا الحقة وإلى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبني على قواعد الحق والعدل.

استجاب سعد إلى طلب المستر ماكدونالد واعتزم السفر إلى لندن للمفاوضة على أن كل الظروف والملابسات كانت تدل على أن هذه المفاوضة مصيرها إلى الإخفاق وخاصة بعد حوادث السودان وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن

الحكومة الإنجليزية مستمسكة بأطماعها الاستعمارية في البلاد وباستبقاء السودان في حوزتها واستدامة احتلالها لوادي النيل.

أبحر سعد من الإسكندرية يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٤ وقصد إلى باريس ثم بارح باريس إلى لندن يوم ٢٣ سبتمبر لمفاوضة المستر ماكدونالد وكان يصحبه مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات ومحمود فخري باشا وزير مصر المفوض في باريس وبعض كبار الموظفين وبعض النواب والسكرتيرين.

ولم تدم المفاوضات طويلا ولا يجوز أن تسمى مفاوضات لأن طبيعة المفاوضة قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلا ولذلك سميناها محادثات لأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة وقد انقطعت في اليوم الثالث من بدايتها إذ لم تر منه الحكومة البريطانية قبولا للمفاوضة التي تنطوي على معنى المساومة فقد اجتمع بالمستر ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ثم ٢٩ سبتمبر فيوم ٣ أكتوبر وانتهت الاجتماعات بانقطاع المحادثات وقدم سعد إلى المستر ماكدونالد أثناء المحادثات المطالب التي يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام وهي:

أولا: سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية

ثانيا: سحب المستشار المالي والمستشار القضائي.

ثالثا: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية التي تعرقل بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي.

رابعا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر.

خامسا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس.

سادسا: استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التي أدلى بها في البرلمان المصري ولقد لخصها البيان البريطاني عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاضبة.

وقد وردت هذه الطلبات في وثيقة رسمية وهي الكتاب الأبيض الذي صدر عن الحكومة البريطانية في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر ماكدونالد عنها إلى المندوب السامي البريطاني قال:

في أثناء محادثاتي مع رئيس الوزراء المصرية أوضح لي سعد زغلول باشا ما هي التعديلات التي لا يرى بدا من إدخالها في الحالة الحاضرة في مصر فإذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي:

أولا: سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية

ثاني: سحب المستشار المالي والمستشار القضائي

ثالثا: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكزمة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أجنبية أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي.

رابعا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر.

خامسا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس.

أما في شأن السودان فإنني لفت النظر إلى البيانات التي فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان في الصيف في ١٧ مايو ويؤخذ مما علمته في هذ الصدد أن زغلول باشا قال إن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة فإبداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لي ستاك بصفته السردار في مركز صعب بل وضع جميع الشباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز.

ولم يفتني أيضا أنه قد نقل لي أن زغلول باشا أدعى لمصر في شهر يونيه الماضي حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاضبة.

فلما حادثت زغلول باشا في ذلك قال لي إن الأقوال السابقة التي قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأي البرلمان المصري فقط بل رأى الأمة المصرية أيضا فاستنتجت من ذاك أنه ما زال متمسكا بهذا الموقف.

كان موقف سعد قويا سليما في هذه المحادثات وفي ذلك قال كلمته المأثورة لقد دعونا إلى هنا لكي ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى وكان هذا الموقف بلا مراء تصحيحا لموقفه في مفاوضاته مع اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للإنجليز في طلباتهم من المفاوضة وقف هذا الموقف المشرف في الوقت الذي كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات أن تستهدف وزارته للتحدي من جانب الإنجليز ومن جانب السر أي وعاد إلى مصر يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

تعديل في الوزارة

أدخل سعد بعد عودته تعديلا في الوزارة بتعيين فتح الله بركات باشا وزيرا للداخلية والدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف والأستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل محافظة مصر وكيلا لوزارة الداخلية.

موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات

واجه سعد بعد قطع المحادثات تدابير ومؤامرات قوية لإسقاطه.

وقد أدركت السر أي أن مركزه قد تزعزع بعد قطع محادثاته مع المستر ماكدونالد وأن مركزه ازداد اضطرابا بعد سقوط حرب العمال في الانتخابات العامة التي جرت في إنجلترا أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ إذ فاز فيها المحافظون وسقطت وزارة العمال(٣٥)

فبدأت السر تبذل مساعيها إسقاط وزارة سعد لأنها تعلم أن وزارة المحافظين لا تميل إلى بقاء الوزارة الشعبية في مصر وبخاصة بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية.

---

(٣٥) استقالة المستر مكدونالد يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وألف المحافظون الوزارة برئاسة المستر بلدوين.

إضراب الأزهريين

ظهرت حركة معارضة قوية في صفوف الأزهريين ضد وزارة سعد بعد أن كانوا أشد نصرائه وأعوانه ولم يعرف على وجه التحقيق سر هذا التحول على أنه قد بدا على أثر تقديم لجنة ألفتها الحكومة لإصلاح الأزهر تقريرها إلى الحكومة وعدم نشره وحسبان الأزهريين أن مطالبهم لم تحقق فأضربوا عن الدروس في أوائل نوفمبر كما أضرب طلبة المعاهد الدينية في الإسكندرية وطنطا وأسيوط وقام المضربون في العاصمة بمظاهرة كبيرة في الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفا من قبل وهو (لا رئيس إلا الملك) بعد أن كان نداؤهم المألوف (لا رئيس إلا سعد) فعرف من اية ناحية حدث الإيعاز لهم بهذا الإضراب وقد أنذرتهم الحومة بالعودة إلى دروسهم وهددتهم بأن لا تنظر في مطالبهم ما داموا مضربين وعادوا إلى الدراسة بعد أيام من الإضراب.

استقالة سعد

(١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

حدد لافتتاح الدور الثاني للبرلمان يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وجرى الاحتفال المعتاد بافتتاحه في جو قلق تكتنفه الإشاعات عن وجود أزمة وزارية وأن سقوط الوزارة وشيك الوقوع.

وقد تحققت هذه الإشاعة إذ قابل سعد الملك فؤاد في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر وقدم إليه استقالة الوزارة.

فما أن ذاع هذا النبأ حتى اهتزت العاصمة لهذه الاستقالة التي ما كان أحد يتوقعها بهذه السرعة وحضر سعد في مساء ذلك اليوم جلسة مجلس النواب[٣٦] وأعلن فيها أنه قدم استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه ومتاعبه وأعلن ذلك أيضا في مجلس الشيوخ فقوبلت الاستقالة في كلا المجلسين بالدهشة وبإعلان الثقة بالوزارة.

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زبور باشا ووكيله أحمد زكي أبو السعود باشا وعلوي بك الجزار إلى القصر الملكي ليعرضوا على الملك رغبة المجلس في عدم قبول استقالة سعد

---

(٣٦) هي الجلسة الأولى للمجلس في هذا الدور.

فاستقبلهم الملك وأبلغهم أنه ساءه استعفاء سعد باشا وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله في العدول عن الاستقالة.

وبعد انتهاء جلستي المدلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستوضحوا سعدا عن السبب الحقيقي الذي دعاه إلى الاستقالة فأجابهم هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية وهنالك أيضا دسائس فاستزادوه صراحة في البيان فلم يجب إلا بقوله أنا لا أحب العمل في الظلام ومن أجل هذا لابد لي من الاستقالة وكان معروفا أنه يقصد دسائس السر أي وقد أفضى بذلك على خاصة رجاله.

ويرجع السبب الحقيقي في الاستقالة إلى أن السر أي أرادت أن تخرج الوزارة وتحيطها بالعقبات واجتمعت عدة مظاهر لهذا الإحراج (منها) إثارة مسألة الأزهر وكان معروفا أن السر أي تؤلب الأزهر والمعاهد الدينية على الوزارة وتدبر مظاهرات الأزهريين حقا إن الأزهريين كانت لهم مطالب ولكن هذه المطالب ما كانت لتأخذ شكل ا؟لإضراب والمظاهرات لولا إيعاز السراي وتدخلها.

ومنها: تعيين حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة والإنعام عليه بوسام دون علم الوزارة وموافقتها وقد صدر الأمر الملكي بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وكان نشأت باشا محور الدسائس التي دبرت ذد الوزارة فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلا للديوان الملكي مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس وفي الوقت نفسه صدرت الغازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الإنعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا في قمع المظاهرات لمصر في السودان وصدرت هذه الإنعامات دون علم الوزارة.

وظهرت يد السراي في الأزمة باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية في منتصف نوفمبر وهو معروف بالانصياع دائما لأوامر السراي وإيعازها فكانت استقالته إيذانا ببدء المؤامرة إسقاط الوزارة وقد قابل سعد هذه المؤامرة بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل تلك الدسائس فطلب أن ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفي السراي بغير موافقة الوزارة واستند في ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزارته وهو نص عام يسري على حق منح الرتب والنياشين وتعيين موظفي السراي وطلب أيضا أن لا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول إلا باطلاع الوزارة وموافقتها وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلاتهم بالسراي رأسا.

طلب سعد هذه المطالب وعلق استرداد استقالته على قبولها فقبلها الملك وانفرجت الأزمة على هذا الأساس واسترد سعد استقالته وتوكيدا لهذا الاتفاق صحح أمر تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكي فوقع عليه سعد لكي يكون متفقا مع ما تقضي به المادة ٤٨ سالفة الذكر.

إعلان العدول عن الاستقالة

(١٧ نوفمبر)

وحضر سعد جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ذ٧ نوفمبر حيث اجتمع المجلس لانتخاب رئيسه ووكيله ومكتبه عن الدورة الجديدة فأعاد انتخاب أحمد مظلوم باشا رئيسا وحمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك وكيلين وأعلن سعد أنه قابل جلالة الملك أمس (١٦ نوفمبر) فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بوزارته وأنه لا يسعه إزاء هذه الإرادة الجماعية أن يقبل استعفاءه وصرح له بتصريحات لطيفة خففت عنه عناء العمل ولم يسعه بإزاء هذا العطف إلا أن يسحب استعفاءه وأعلن ذلك أيضا في مجلس الشيوخ.

وصرح في بيان له: إني سحبت استقالتي وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك وأنا خادم الدستور وستبقى لننفذه معتمدين على الله وإرادة الشعب.

وفي ١٩ نوفمبر عين على الشمسي (باشا) وزيرا للمالية بدلا من توفيق نسيم باشا.

مقتل السردار السير لي ستاك باشا

(١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

كان الظن بعد أن تم اتفاق الملك وسعد على المسائل التي كانت مثار الخلاف بينهما أن تستقر الحياة الدستورية ويتوطد حكم الشعب ولكن لم يكد يمضي يومان على هذا الاتفاق حتى وقع حادث مروع عصف بالوزارة وبالحياة الدستورية معا كما عصف بحقوق البلاد وبوحدة مصر والسودان هذا الحادث هو مقتل السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام.

ففي نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بينما كان السردار عائدا في سيارته من مكتبه بوزارة الحربية إلى داره بالزمالك أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين في سيارة بشارع الطرقة الغربي (شارع إسماعيل باشا أباظة الآن) فأصيب السردار إصابات خطرة في بطنه ويده وقدمه وأصيب ياوره اليكباشي كاميل كما أصيب

سائق سيارته وجندي بلوك الخفر من حرس مخفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة وقد توفى السردار متأثرا من جراحه يوم ٢٠ نوفمبر حوالي منتصف الليل.

ارتجت البلاد لهذا الحادث المروع، وتوقع الناس له عواقب خطيرة، إذ كان هدفه شخصية من أكبر شخصيات انجلترا السياسية والعسكرية في مصر والسودان.

وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه، وبدت مظاهر هذه الثورة في الصحف البريطانية، فقد أخذت تهدد البلاد وحكوماتها، وتحمل حملة شديدة على سعد واتهمته بتهييج الشعور ضد بريطانيا، وتحمله ووزارته مسئولية الحادث.

وفي الحق أن مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررًا بليغاً، وترتبت عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها، وذهب الناس مذاهب شتى في تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة. فهي لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب، بل كانت مصوبة أيضًا إلى وزارة سعد، حتى كأنها دبرت لإسقاطها، لأن كل الدلائل والملابسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفًا لمطالب جسيمة تؤدي حتمًا إلى استقالتها، وفي ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة: "إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتني شخصيًا" وقال عنها في خطبته يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أي بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها:

"حدثت من تاريخ الاحتفال الأخير في بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة، وأكبر هذه الحوادث أثرًا وأسوأها شؤمًا هي حادثة قتل المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري، هجمت هذه النازلة على البلاد فأزعجتها وهزت أرجاءها هزًّا عنيفًا، وكنت أول المهزوزين بهجومها، وأول المتطيرين من شرها، وأشد الناس اعتقادًا بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفًا برئاستها، وكانت الدسائس كثيرة حولها، ونية الدساسين معقودة على إسقاطها، ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها، ولقد استنكرها الناس عمومًا، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها، واشتد سخطهم على من دبروها، وكنا أشدهم سخطًا عليها وأسفًا منها، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها، لأنها ألمت بنا والأمن سائد، والراحة الشاملة، والهم منصرف إلى تحسين العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية، والأمة والبرلمان والحكومة في أتم اتفاق على السير بالأمور في طريق التقدم والكمال، وخطبة العرش التي لم يكن جف مدادها تفيض فخرًا بذلك الأمل الشامل، وهذا الاتحاد الكامل".

الإنذار البريطاني إلى الحكومة المصرية

(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

شيعت جنازة السردار باحتفال مهيب في صباح السبت ٢٢ نوفمبر، وفي الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ذهب اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني إلى دار رئاسة مجلس الوزراء في مظاهرة عسكرية يتقدمه مائتان وخمسون جنديًا بريطانيا من حملة الرماح، ويتبعه مثل هذا العدد، وقال سعدًا في مكتبه مقابلة جافة، وقدم إليه بلاغين (إنذارين) محررين باللغة الإنجليزية، بعد أن تلا عليه نصهما، وانصرف عائدًا إلى دار الوكالة البريطانية، وكان مجلس النواب منعقدًا في أثناء هذه المقابلة، وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة ووافق الأعضاء بالإجماع على هذا الاستنكار، ووقفت الجلسة حدادًا على السردار عشر دقائق.

وقد صيغ الإنذاران البريطانيان في قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل إلى الانتقام، مما لم يكن الموقف يقتضيه، واحتويا مطالب جسمية، نلخصها فيما يلي:

١- اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية.

٢- أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب.

٣- أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.

٤- أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة وقدرها نصف مليون جنية.

٥- سحب الجيش المصري من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية تكون خاضع وموالية للحكومة السودانية وحدها.

٦- إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان (كما كان مقررًا من قبل) إلى مقدار غير محدودة(٣٧).

٧- أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر وأن يعاد النظر طبقًا لهذه الرغبات في شروط خدمة الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من

---

(٣٧) كانت إدارة مياه النيل في السودان سنة ١٩٢٤ في يد وزارة الأشغال المصرية، وكانت جميع أعمال الري في مصر، وكان مما قررته التصريح بري ٣٠٠.٠٠٠ فدان فقط بالجزيرة، فجاء البلاغ البريطاني نقضًا لهذا القرار.

اعتزلوا الخدمة منهم، وأن تبقى منصبي المستشار المالي والمستشار القضائي، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليه عند إلغاء الحماية، وتحترم أيضًا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته، وتنظر بعين الاعتبار الوافي إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة.

ولما لخطورة هذين الإنذارين، ولأنهما من الوثائق الهامة في تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا، فإنا ننشر نصهما فيما يلي:

الإنذار الأول

"دار المندوب السامي القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

"إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

"يا صاحب الدولة، أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالي: أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصري الذي كان أيضًا ضابطًا ممتازًا في الجيش البريطاني قد قتل قتلاً فظيعًا في القاهرة، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل، الذي يعرض مصر كما هي محكومة الآن، لازدراء الشعوب المتمدينة، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين في مصر والسودان، وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكارًا مقرونًا بعدم الاكتراث للأيادي التي أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة.

"ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي تترتب حتمًا على العجز عن وقف هذه الحملة، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان، ولكن هذه الحملة لم توقف، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية.

"فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:

١- أن تقدم اعتذارًا كافيًا وافيًا عن الجناية.

٢- أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيًا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات.

٣- أن تمنع من الآن فصاعدًا وتقمع بشدة كل مظاهر شعبية سياسية.

٤- أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنية.

٥- أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد.

٦- أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقتضيه الحاجة.

٧- أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر.

"وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان، وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي.

الإمضاء

أللنبي (فيلد مرشال)

المندوب السامي

الإنذار الثاني

"دار المندوب السامي – القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

"يا صاحب الدولة: إلحاقًا ببلاغي السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وحماية مصالح الأجانب في مصر هي الآتية:

١- بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصري تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط).

٢- أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات

الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقًا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة.

٣- من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تبقى الحكومة المرية منصبي المستشار المالي والمستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضًا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزاري وتنظر بعين الاعتبار الوافي إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلية في اختصاصه وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي.

الإمضاء

أللنبي (فيلد مارشال)

المندوب السامي

رد الحكومة على الإنذارين

(٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

وفي اليوم التالي (٢٣ نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالي باشا وزير الخارجية إلى دار المندوب السامي البريطاني وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين، ويتلخص في نفي المسئولية عن الحكومة المصري وقبول المطالب الأربعة الأولى، فوعدت بتعقيب الجناة ومحاكمتهم، مع اعتذارها عن الحادث، ودفع نصف المليون جنيه، وصرحت باعتزامها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام. ورفضت المطالب الثلاثة الأخيرة.

وقد صيغ الرد في قالب حكيم، ولا يلام سعد على أنه قبل المطالب الأربعة الأولى، لأن المواقف كان يقتضي قبولها درءًا لما هو أشد منها، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها، وهاك نص الرد:

"رياسة مجلس الوزراء – القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢.

"إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني:

"يا صاحب الفخامة، ردًا على المذكرتين اللتين سلمتا إلى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولاً أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من

شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذي وقع على حياة المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولية بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التي ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع، وذلك لأنها حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها، ومن جهة أخرى فإن الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذي تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هي نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها؛ لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائمًا إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد، ولم تكن على اتصال من أي نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف.

"إن المسئولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هي اقتفاء أثر المجرمين، وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض، وأن النتيجة المرضية التي أدت إليها هذه الإجراءات تجلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل.

"على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البليغ وإرضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنية وتصرح الحكومة أيضًا بأنها قد اعتزمت أن تمنع، بجميع ما لديها من الطرق القانون كل مظاهر شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن.

"أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما أقترح من ترتيب للجيش المصري بالسودان لا يعد فقد تعديلاً للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تمامًا لنص المادة (٤٦) من الدستور المصري التي تنص على أن المكل هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولي ويعزل الضباط.

"وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فإني ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروي بالجزيرة الحكومة البريطانية، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية.

"وأخيرًا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان، وعلى أي حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي

يراد إدخالها على النظام الحالي، ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحًا بالقدر الذي يتفق مع حرم مبدأ الاستقلال، ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن.

"وإني لواثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيًا تمامًا. وعلى أي حال فقد أملته علينا الرغبة الخالصة في إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية، بما يتفق مع حقوق مصر.

"وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامي.

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

obeikandl.com

جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية

(٢٣ نوفمبر)

لم يرض هذا الرد الحكومة البريطانية، فأرسلها اللورد اللنبي في مساء اليوم نفسه (٢٣ نوفمبر) جوابه على هذا الرد، وخلاصته أنه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فإنه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان، مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك، وبأنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروي في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر فسيعلم رئيس الوزراء في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه إياه، وأضاف إلى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ نصف المليون جنيه إليه قبيل ظهر الغد (٢٤ نوفمبر).

وهاك نص الجواب:

"دار المندوب السامي – القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

"إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

"يا صاحب الدولة إيماءً إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرًا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغي المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلي:

أولا: أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك.

ثانيًا: أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروي في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقضي به الحاجة.

"وستعلمون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرًا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر، وإني أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لي مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد، وإني انتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامي".

رد الوزارة

وفي ٢٤ نوفمبر أرسل سعد باشا إلى اللورد أللنبي خطابًا أرفق به تحويلاً على البنك الأهلي بمبلغ نصف المليون جنية، وأضاف أن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في مذكرتها الأولى المؤرخة في ٢٣ نوفمبر، وتحتج احتجاجًا صريحًا على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة بإجلاء الجيش المصري عن السودان وزيادة مساحة الأراضي الزراعية بالجزيرة، وترى أن لا مسوغ لها، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها، قال:

"رياسة مجلس الوزراء – القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

"إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني.

"يا صاحب الفخامة، ردًا على مذكرتكم المؤرخة أمس وإلحاقًا بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجاري أتشرف بأن أرسل إليكم طي هذا تحويلاً على البنك الأهلي المصري بمبلغ خمسمائة ألف جنية.

"أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في مذكرتها المؤرخة ٢٣ الجاري وتحتج احتجاجًا صريحًا على ما أتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات وهي ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها.

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامي"

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

احتلال جمارك الإسكندرية

فرد اللورد اللنبي في نفس اليوم بكتابين، أولهما بتسلمه تحويل نصف المليون جنيه، وثانيهما بأن أول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية، قال:

"يا صاحب الدولة

"أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا بأني استلمت تحويلاً على البنك الأهلي المصري اليوم الساعة ١١ ونصف أفرنكي وقد سلمه إلى دار المندوب السامي حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية، وإني اغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي".

وقال في كتابه الثاني:

"إلحاقًا بكتابي أمس أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ هو أنه صدرت التعليمات إلى جنوده حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية، وإني أغتنم هذه الفرصة لأحدد لدولتكم عظيم احترامي".

استقالة سعد

(٢٣ نوفمبر)

كان مفهومًا من المراسلات التي تبودلت بين اللورد أللنبي وسعد باشا أن الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد في الوزارة بعد مقتل السردار، وأنها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث.

فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويًا يوم ٢٢ نوفمبر أي يوم وصول الإنذار البريطاني الأول.

وفي اليوم التالي رفع إلى الملك كتاب الاستقالة، قال فيه:

"مولاي أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أني لم أقبل مسئولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذًا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلني عاجزًا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة، ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائي مع زملائي من الوزارة وإني وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال".

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

وتلقى سعد بعد تقديمه كتاب الاستقالة جوال اللورد أللنبي على رد الحكومة، فأرسل إلى الملك كتابًا يذكر فيه مضمون هذا الجواب ويستعجل قبول استقالته إزاء الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها، قال:

"مولاي، تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمي وعزم زملائي على الاستقالة وشرحت الأسباب التي حملتنا عليه، وفي الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء وألححت في قبولها، وطوعًا للأمر الكريم انتظرت إلى اليوم، وعقب التشرف بهذه المقابلة فورًا وردني خطاب من فخامة اللورد اللنبي ينبئني فيه بأنه أعطى فيه أوامر لحكومة السودان:

أولاً: بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصري مع التغييرات المعنية التي تترتب على ذلك.

ثانيًا: أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠٠ فدان إلى ما لا نهاية.

"وزاد بأنه سيبلغ الحكومة في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب في مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنية قبل ظهر اليوم، فأرسلت الحكومة إلى فخامته تحويلا على البنك الأهلي مصحوبًا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات.

"ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس لقبول الاستعفاء"، وعقب خروجي من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابًا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك إسكندرية.

"إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسعني إلا الإلحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالإسراع في قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية، ولازلت الداعي على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم".

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

فقبل الملك في اليوم نفسه استقالة الوزارة في كتاب قال فيه:

"عزيزي سعد زغلول باشا: اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم الموقرة شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم".

فؤاد

صدر بسراي عابدين في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٤٣ – ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

نظرة إلى البلاغات البريطانية

إن نظرة فاحصة إلى البلاغات البريطانية في حادث مقتل السردار يتبين منها مبلغ الظلم والعسف الذي بدا من الجانب البريطاني إثر هذا الحادث، فإن الاعتداء على السردار كان ولا شك حادثًا فرديًا، فمن الظلم أن تحمل الحكومة والبلاد مسئولية، ومن أفظع مظاهر الظلم أن ترتب عليه الحكومة البريطانية إقصاء الجيش المصري عن السودان، وإطلاق يد الإدارة الإنجليزية فيه وزيادة مساحة أطيان الجزيرة إلى مقدار غير محدود خدمة للشركات الاستعمارية ومضاعفة التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية، ففي أي شرع وبموجب أي قانون دولي أو غير دولي تكون الحكومة القائمة في أي بلد من البلدان مسئولة عن كل

حادث جنائي يقع على أي فرد من الأفراد مهما علا مقامة؟ وأي منطق يجعل البلاد كلها مسئولة عن مثل هذا الحادث؟

لقد قتل المارشال ويلسن القائد العام للجيش البريطاني ورئيس أركانه حربه في الحرب العالمية الأولى في شارع من أهم شوارع لندن، في يونيه سنة ١٩٢٢، قتله أرلنديان لأسباب سياسية، واهتزت انجلترا لمقتله، وحوكم القاتلان وحكم عليهما بالإعدام ونفذ فيهما الحكم، ولكن الحكومة البريطانية لم تحمل أرلندا مسئولية الجناية مثلما فعلت مع مصر في مقتل السردار.

بل تأمل فيما يقابل به الإنجليز جرائم الإرهابيين الصهيونيين التي تقع عليهم في فلسطين، تجد الرحمة والتساهل يبلغان أقصى حدودهما، فقد قتل اللورد موين وزير الدولة البريطانية في الشرق الأوسط في نوفمبر سنة ١٩٤٤، قتله بالقاهرة صهيونيان اعترفا بجرمهما وحوكما أمام محكمة جنايات مصر وقضت عليهما بالإعدام، ولم ينتقم بجرمهما وحوكما أمام محكمة جنايات مصر وقضت عليهما بالإعدام، ولم ينتقم بجرمهما وحوكما أمام محكمة جنايات مصر وقضت عليهما بالإعدام، ولم ينتقم الإنجليز من الصهيونيين الذين حرضوهما ودفعوهما إلى ارتكاب الجريمة، وتابع الإرهابيون ارتكاب جرائم القتل والتدمير في فلسطين، ونسفوا في يوليه ١٩٤٦ مقر الحكومة بفندق الملك داود بالقدس، وقتل في هذا الحادث عدد من الإنجليز من ضباط وموظفين، فلم تتحرك السلطات البريطانية للانتقام بله القصاص، كما فعلت عقب مقتل السردار، وإنك لترى من هذه المقارنة أن مقتل السردار ما كان إلا فرصة انتهزتها الحكومة الإنجليزية لقضاء أغراض استعمارية كانت تضمرها من قبل.

إن البلاغات البريطانية في حادثة مقتل السردار تفوق في لهجتها وشدتها بلاغات الحكومة النمسوية إلى السرب (يوغوسلافيا) في يولية سنة ١٩١٤ على أثر مقتل الأرشيدوق فرانسو فرديننند ولي عهد النمسا في بلغراد، تلك البلاغات التي عدتها الدولة المتمدنة عدوانًا منكرًا من النمسا على استقلال السرب، أدي إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، فما استنكرته انجلترا في سنة ١٩١٤، قد فعلت مثله بل أشد منه سنة ١٩٢٤، وفي ذلك تقول جريدة "الديلي هيرلد" الإنجليزية فيما كتبت تعليقًا على الإنذار البريطاني الأول: "إن اللورد جراي – وزير خارجية إنجلترا – قال في سنة ١٩١٤ عن البلاغ النمساوي إلى السرب: لم أر قبل الآن دولة تخاطب دولة أخرى مستقلة بوثيقة مروعة كهذه، ولا شك أن البلاغ النمساوي يعد وديًا مرضيًا إذا قيس إلى البلاغ البريطاني المرسل إلى مصر".

فالبلاغات الجائرة، والمطالب الظالمة التي توجهت بها انجلترا إلى مصر في أعقاب حادثة السردار، لم تكن إلا مظهرًا لسياسة العدوان التي درجت عليها بإزاء مصر من قبل ومن بعد، وهي منطق القوة الغشوم في الاعتداء على الحق، وما كانت حادثة السردار إلا فرصة سنحت، فاتخذتها ذريعة لتحقيق أغراضها، وبعبارة أخرى كانت هذه المطالب برنامجًا سابقًا لانجلترا حيال مصر، تلك حقيقة دلت عليها الحوادث المترادفة، وقد أيدها الكاتب الفرنسي (موريس برنو) في كتابه (قلق الشرق – أو على طريق الهند)[٣٨] الذي ظهر في منتصف سنة ١٩٢٧، فقد ذكر (ص٢٥) أنه قابل اللورد أللنبي بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات البريطانية وسأله عن وجهة نظر، فأجابه اللورد أللنبي في صراحة الجندي الذي يصدع بما يؤمر: "إن كل ما حدث كان متوقعًا وقد كان البلاغ النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل، ولكن غيرت فقط صيغته التي جعلته أكثر شدة".

فالنية كانت مبيتة على هذا البغي والعدوان، وما هذه البلاغات إلا حلقة من سلسلة الاعتداءات التي وقعت على مصر والسودان من السياسة الاستعمارية البريطانية.

---

(٣٨) حاشية انجليزي

احتجاج البرلمان

(٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤)

اجتمع مجلسا النواب والشيوخ في مساء ٢٤ نوفمبر في جو مضطرب مكفهر، وأعلن سعد في كلا المجلسين استقالة الوزارة، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد، قال في هذا الصدد:

"وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة فإني مستعد مع أصدقائي الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أي للمصلحة نفسها التي قبلنا الحكم لخدمتها والتي تركنا الحكم لخدمتها".

وقرر مجلس النواب بالإجماع الاحتجاج على تصرف الحكومة البريطانية، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألفها المجلس من أربعة أعضاء، وهم الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك، والأستاذ مكرم عبيد، وأنا[٣٩]، فوضعنا صيغة الاحتجاج، وهذا نصه:

"إزاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب:

أولاً: تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنًا واحدًا لا يقبل التجزئة.

ثانيًا: أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذي ارتكب ضد المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة، فإنه لمما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأست أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها، فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهب إلى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصري بحلف يمين الولاء لحاكم السودان، والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التي تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية في السودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية له، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما

---

(٣٩) مضبطة جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

تدعيه من حماية المصالح الأجنبية في مصر إلى آخر ما جاء في التبليغات الإنجليزية، ثم نفذت فعلاً ما توعدت به وزادت عليها احتلال جمارك الإسكندرية معلنة أنه أول التدابير التي تنوي اتخاذها، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل في شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية الاقتصادية فضلاً عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أي علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ.

"فلذلك يعلن مجلس النواب المصري على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التي لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة، ويبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالبًا إليه التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية ولا تبغي عن استقلالها بديلاً".

واقر المجلس هذا النص بالإجماع.

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجًا بهذا المعنى.

موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية

قلنا إن مطالب الحكومة البريطانية بعد مقتل السردار شبيهة بمطالب النمسا من السرب بعد مقتل ولي عهد النمسا، ولقد أثارت هذه المطالب ثائرة الرأي العام الأوروبي وتحركت الصحافة الأوروبية للذود عن السرب وإظهار العطف عليها حيال فداحة المطالب النمسوية.

أما المطالب البريطانية فلم تحرك منها ساكنًا، ولم تبد أية دولة عطفًا ما على مصر في محنتها، بل إن معظمها أيد الحكومة البريطانية في مطالبها.

وكتبت جريدة "الفيجارو" الفرنسية تدعو الدول الأوروبية إلى مؤازرة بريطانيا، قالت: "إن من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفا واحدًا وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية".

فاستقلال الدول الشرقية جريمة في نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق إلا أن يكون حقلاً لاستعمارهم وبغيهم، ويخشون من نزعاته الاستقلالية، ويرونها خطرًا على مطامعهم الشعبية، فما أشد ما في هذه السياسية من ظلم وبغي وعدوان!